مختصر شذا العرف فى فن الصرف

تأليف الشيخ :أحمد بن محمد الحملاوي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

فهذا مختصر لكتاب شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، وقد اختصرته فحذفت منه نحو ثلثه ، والثلث كثير ، مع الإبقاء على جميع أبواب الكتاب وفصوله وتقسيماته ، وإنما حذفت بعض التنبيهات المتعلقة بكلمات شاذة نادرة الاستعمال ، وبعض الاستشهادات الشعرية ونحو ذلك ، تيسيرا على الطلاب ، وحتى يكون ملائماً للتدريس في الدورات العلمية التي لا يتسع وقتها لجميع الكتاب ، مع المحافظة على ألفاظ المؤلف وترتيبه ، وبالله التوفيق .

المختصِر: وليد بن إدريس المنيسي

التعريف بالمؤلف الشيخ الحملاوى

هو الأستاذ اللغوى العلاّمة الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوى نسبة إلى "مُنْيَة حَمَل" من قرى "بُلْبَيْس" بمحافظة الشرقية. وهو شريف علوي النسب ولد سنة "1273 هجرية - 1856م" وتربى فى حجر والده، وقرأ وتلقى كثيراً من العلوم الشرعية والأدبية عن أفاضل عصره، ثم دخل مدرسة دار العلوم، وتلقى الفنون المقررة بها. ونال الشيخ إجازة التدريس من دار العلوم سنة (1306هـ - 1888م) فعين مدرسًا بالمدارس الابتدائية بوزارة

المعارف. ثم صار مدرسا في كلية دار العلوم. وفى سنة 1897م عمل بالمحاماة فى المحاكم الشرعية، وفى أثناء ذلك أقبل على التحضير لنيل شهادة العالمية من الأزهر فنال بغيته ، وكان أول من جمع بين العالمية الأزهرية وإجازة التدريس فى دار العلوم وعلى إثر ذلك عهدت إليه الجامعة الأزهرية فى تدريس التاريخ والخطابة والرياضيات لطلابها وفى سنة 1902م أضيفت إليه مع ذلك نظارة مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر وهى مدرسة حديثة، كان يعلم بها القرآن والتجويد، ثم العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة، على نحو ما يجرى فى بعض أقسام الأزهر التى نظمت حينئذ تنظيما حديثًا، وكان المنتهون منها يلحقون لإتمام دراساتهم بمدرسة القضاء الشرعى أو دار العلوم أو الأزهر. وقد قضى المترجم فى نظارة هذه المدرسة خمسا وعشرين سنة، انتفع به فيها طلاب كثيرون، كان يمدهم بمعارفه المتفننة الواسعة، ويتعهدهم بالتربية الإسلامية والتربية القومية ويزودهم بنصائحه وتجاربه الكثيرة، إلى أن علت سنه، فآثر الراحة، وترك العمل سنة 1928م. ثم أدركته الوفاة فى (22 من شهر ربيع الأول سنة 1351 هـ = 26 من يوليه سنة 1932م). رحمه الله وأحسن إليه ، ومن مؤلفاته : شذا العرف، فى فن الصرف. (طبع أول مرة سنة 1312هـ = 1894م). و زهر الربيع، فى المعانى والبيان والبديع و مورد الصفا، فى سيرة المصطفى و قواعد التأييد، فى عقائد التوحيد،وديوان شعره.

مقدمة فى بيان مبادئ علم الصرف :

تعريف الصَّرْفُ، ويُقال له: التصريفُ هو لغةً: التغييرُ، ومنه {تصريفُ الرياحِ}؛ أى تغييرها.
واصطلاحًا بالمعنى العَمَلىّ: تحويلُ الأَصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، لِمعانٍ مقصودة، لا تحصُل إلا بها، كاسمَىْ الفاعلِ والمفعولِ، واسمِ التفضيلِ، والتثنيةِ والجمعِ، إلى غير ذلك.

وبالمعنى العِلْمِىّ: علمٌ بأصول يُعْرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ، التى ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ. والأبنيةُ: جمعُ بناءٍ، وهى هيئةُ الكلمةِ الملحوظةِ، من حركةٍ وسكونٍ: وعددِ حروفٍ، وترتيبٍ.
والكلمةُ: لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدلَّ على معنىً، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له.
وموضوعُه: الألفاظُ العربيةُ من حيثُ تلك الأحوالِ، كالصحَّة والإعلالِ، والأصالةِ والزيادةِ، ونحوِها.
ويختصُّ بالأسماءِ المتمكنةِ، والأفعالِ المتصرّفة.
وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصُورِىّ لا حقيقىّ.
وواضعُه: مُعاذ بن مُسْلِم الهرَّاء، بتشديد الراء، وقيل سيدنا علىّ رضي الله عنه .
ومسائلُه: قضاياهُ التى تُذكَر فيه صريحا أو ضِمنًا، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرَّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ونحو: إذا اجتمعت الواو والياء وسُبقت

إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت فى الياء، وهكذا.

وثمرته: صَوْنُ اللسانِ عن الخطأِ فى المفرداتِ، ومراعاةُ قانونِ اللغةِ فى الكتابةِ.

واستمدادُه: من كلامِ الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلامِ العربِ.

وحكمُ الشارعِ فيه: الوجوبُ الكِفائىّ.

المیزان الصرفی :

1- لما كان أكثرُ كلماتِ اللغة العربية ثُلاثيًا، اعتبر علماءُ الصرفِ أنَّ أصولَ الكلماتِ ثلاثةُ أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوَّرة بصورةِ الموزون، فيقولون فى وزن قَمَر مَثَلاً: فَعَل، بالتحريك، وفى حِمْل: فِعْل بسكر الفاء وسكون العين، وفى كَرُمَ: فَعُلَ، بفتح الفاء وضم العين، وَهلُمَّ جرًّا، ويُسَمُّون الحرف الأوَّل فاء الكلمة، والثانى عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

2- فإذا زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتُها ناشئة من أصل وَضْعِ الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدتَ فى الميزان لامًا أَو لامين على أحرف "ف ع ل"، فتقول فى وزن دَحْرَجَ مثلاً: فَعْلَلَ، وفى وزن جَحْمَرِش فَعْلَلِل.

وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة كَرَّرْتَ ما يقابله فى الميزان، فتقول فى وزن قدَّم مَثلاً، بتشديد العين: فعَّلَ، وفى وزن جَلْبَبَ: فَعْلَلَ، ويقال له: مُضعَّفُ العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف "سألتمونيها" التى هى حروف الزيادة، قابلتَ الأصول بالأصول، وعَبَّرْتَ عن الزائد بلفظه، فتقول فى وزن قائم، مثَلاً: فاعِل، وفى وزن تقدَّم: تَفَعَّلَ، وفى وزن استخرج: استفْعَل، وفى وزن مجتهد: مُفْتَعِل، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلا من تاء الافتعال، يُنْطَقُ بها نظرًا إلى الأصل، فيقال مثلا فى وزن اضطراب: افتعل، لا افطعل، وقد أجازه الرضىّ.

3- وإن حصل حذف فى الموزون حُذِف ما يقابله فى الميزان، فتقول فى وزن قُلْ مثلاً: فُلْ: وفى وزن قاضٍ: فاعٍ، وفى وزن عِدَة: عِلَة.

4- وإن حَصَل قلبٌ فى الموزون، حصل أيضا فى الميزان، فيقال مثلاً فى وزن جاه: عَفَل، بتقديم العين على الفاء.

أقسام الفعل :

ينقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر

التقسيم الثاني : وينقسم أيضاً إلى صحيح، ومعتلّ.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلّة، وهى الألف، والواو، والياء،

نحو: كَتَب وجَلس.

ثم إنّ حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى لَيِّنا، كثَوْب وسَيْف، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مدّاً، كقال يقُول قِيلا؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرف علة، ومدٍّ، ولين؛ لسكونِها وفتح ما قبلها دائمًا، بخلاف أختيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف عِلة، نحو: وجد، وقال، وسعى.

ولكل من الصحيح والمعتل أقسام:

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعَّف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف، كضرب ونصر وقعد وجلس، فإذنْ يكون كل سالم صحيحًا. ولا عَكْس.

والمضعَّف: ويقال له الأصمّ لشدته، ينقسم إلى قسمين:

مضعّف الثلاثيّ ومزيده، ومضعف الرباعيّ. فمضعف الثلاثيّ ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو فرّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محل نظر الصرفيّ. ومضعف الرباعيّ: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزلزلَ، وَعَسْعَسَ، وَقَلْقَلَ.

والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتلّ

ينقسم المعتل إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ وَيَسَر، وسُمِّى بذلك لأنه يماثل الصحيح فى عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو قال وباع. وسمى بذلك لخلوّ جوفه؛ أى وسطه من الحرف الصحيح. ويسمى أيضًا ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرفٍ، كقُلتُ وبعت، فى قال وباع.

والناقص: ما اعتلّت لامه، نحو غزا ورمى. وسُمِّيَ بذلك لنقصانه، بحذف آخره فى بعض التصاريف، كغَزَتْ وَرَمَت. ويسمى أيضًا ذا الأربعة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَرْتُ وَرَمَيْتُ.

واللفيف قسمان:

مَفْروق: وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو وفى ووقى. وسُمِّى بذلك لكون الحرف الصحيح فارقًا بين حرفَىْ العلة.

ومَقْرون: وهو ما اعتلت عينُه ولامُه، نحو طَوَى وَرَوَى. وسُمِّى بذلك لاقتران حرفَى العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التى جرت فى الفعل، تجرى أيضا فى الاسم، نحو شمْس، ووجه، وَيُمْن، وقَوْل، وسيف، ودلو، وظَبْى، وَوَحْى، وَجَوّ، وَحَىّ، وَأمْر، وبئر، ونبأ، وَجَدّ، وبلبل.

(التقسيم الثالث للفعل: بحسب التجرُّد والزيادة وتقسيم كلّ)

ينقسم الفعل إلى: مجرَّد ومزيد.

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها فى تصاريف الكلمة بغير علَّة.

والمزيد: ما زِيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثُلاثىّ ورباعىّ.

والمزيد قسمان: مَزيد الثلاثىّ، ومزيد الرباعىّ.

[المجرد الثلاثى]

أما الثلاثىّ المجرد: فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب؛ لأنه دائمًا مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، نحو: نصَرَ وَضَرَبَ وَفَتحَ، ونحو: كَرُم، ونحو: فَرِح وحَسِب.

وباعتبار الماضى مع المضارع له ستة أبواب؛ لأن عين المضارع إما مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، وثلاثة فى ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين فى الماضى مع ضمها فى المضارع، ويمتنع ضم العين فى الماضى مع كسرها أو فتحها فى المضارع، فإذن تكون أبواب الثلاثى ستة.

الباب الأول: فَعَل يَفْعُل

بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُر، وقَعَدَ يَقْعُدُ وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤ، وقال يقُول، وَغَزَ يَغْزُو، ومَرَّ يَمُرُّ.

الباب الثانى: فَعَل يَفْعِل

بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع، كضَرَبَ يَضْرِب، وَجَلَسَ يَجْلِسُ، وَوَعَدَ يعد، وباع يبيع، ورمَى يرمِى، ووَقى يقِى، وَطَوَى يطْوِى، وفرَّ يفِرُّ، وأتى يأتى، وجاء يجئ، وأبَر النخل يأبِره، وَهَنَأ يَهْنِئ، وَأَوَى يَأْوِى، وَوَأَى يَئِ، بمعنى وعد.

الباب الثالث: فَعَل يَفْعَل

بالفتح فيهما، كفتح يفتَح، وذهَب يذهَب، وَسعَى يسعَى، وَوَضَع يضَع، وَيفَع يَيْفَعُ، وَوَهَل يَوْهَل، وَأَلَهَ يأله، وَسأَل يَسأل، وَقرَأ يَقْرَأ.

وكل ما كانت عينه مفتوحة فى الماضى والمضارع، فهو حَلْقى العين أو اللام وليس كل ما كان حلقيًا كان مفتوحًا فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلْقىّ فشاذّ، كأَبَى يأْبَى، وَهلَكَ يهْلَك، فى إحدى لغتيه، أو مِن تداخل اللغات، كركَن يركَن، وَقَلَى يقْلَى: غير فصيح. وَبَقى يبقَى: لغة طَيِّئ، والأصل كسر العين فى الماضى، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفًا، وهذا قياس عندهم.

الباب الرابع: فَعِل يَفْعَل

بكسر العين فى الماضى، وفتحها فى المضارع، كفرِحَ يفرَح، وعلِم يَعلَم، وَوَجِل

يوْجَل، وَيَبِسَ يَيْبَس، وخاف يَخاف، وهاب يَهاب، وغَيِد يَغْيَد، وَعَوِر يَعْوَر، ورَضِيَ يرضىَ، وَقَوِيَ يَقْوَى، وَوَجِيَ يوْجَى، وَعَضَّ يَعَضّ وأَمِنَ يأمَن، وَسَئِمَ يَسْأم، وصَدِئ يَصْدأ.

ويأتى من هذا الباب الأفعال الدالّة على الفرح وتوابعه، والامتلاء وَالخُلْوّ، والألوان والعيوب، والخلق الظاهرة، التى تذكر لتحلية الإنسان فى الغَزَل: كفرِح وطرِبَ، وبَطِر وَأَشِر، وَغَضِب وَحزِن، وكشبع وَرَوِىَ وَسكِر، وكعطِش وظمِئ، وصَدِىَ وَهَيِم، وكحَمِر وسَوِدَ، وكَعوِرَ وَعَمِشَ وجَهِرَ، وكغَيِدَ وَهَيِفَ وَلَمِىَ.

الباب الخامس: فَعُل يَفْعُلُ

بضم العين فيهما، كشَرُفَ يَشْرُفُ وحَسُنَ يَحْسُنُ، ووَسُمَ يَوْسُمُ، وَيمُنَ يَيْمُنُ، وأَسُلَ يَأْسُلُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ، وسَرُوَ يَسْرُو.

ولم يرد من هذا الباب يائىَّ العين إلا لفظة هَيُؤَ: صار ذا هيئة. ولا يائىَّ اللام وهو متصرف إلا نَهُوَ، من النُّهْية بمعنى العقل، ولا مُضَعَّفًا إلا قليلاً، كشَرُرْت مُثَلَّثَ الراء، ولَبُبْت، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخِلْقية، وهى التى لها مُكْث.

ولك أن تحوِّل كل فعل ثلاثىّ إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة فى صاحبه. وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجُّب، فتنسلخ عن

الحدَث.

الباب السادس: فَعِل يَفْعِل

بالكسر فيها، كحسِب يحسِب، ونِعم ينعِم. وهو قليل فى الصحيح، كثير فى المعتلّ، كما سيأتى:

تنبيهات

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية، ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما "رَحُبَتْك الدارُ" فعلى التوسع، والأصل رَحُبَتْ بك الدارُ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهى فى الكثرة على ذلك الترتيب.

الثانى: أن فَعَل المفتوح العين، إن كان أَوَّله همزة أو واوًا، فالغالب أنه من باب ضرب، كأسَر، يأسِر وأتَى، يأتِى ووعد يعِد، ووزَن يزِن. ومن غير الغالب: أخَذ وأكل ووَهَل.

وإن كان مُضاعفاً فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعدّيا، كمَدّه يَمُدُّه، وصدّه يصُدُّه.

ومن باب ضرب، إن كان لازما، كخَفَّ يخِفُّ، وشذّ يشِذُّ، بالذال المعجمة.

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

1- أن المضاعَف: يجئ من ثلاثة أبواب: من باب نَصَر، وضَرَب، وفَرِحَ، نحو

سرَّه يسرُّه، وفرَّ يفِرُّ، وعضَّهُ يعَضُّه.

2- ومهموز الفاء: يجئ من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرِح، وشَرُف، نحو: أخذ يأخُذ، وأسَرَ يأسِر، وأَهَب يأهَبُ، وأمِنَ يأَمَن، وأسُل يأسُل.

3- ومهموز العين: يجئ من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشَرُف، نحو: وأى يئى، وسأل يسأل، وسئِمَ يسأم، ولَؤُم يَلْؤُم.

4- ومهموز اللام: يجئ من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشَرُف، نحو: بَرَأَ يبرُؤ، وهَنَأ يهنِئ، وقرَأ يقرَأ، وصدئ يَصْدَأ، وجرُؤ ويجرُؤ.

5- والمثال يجئ من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشَرُف، وحسِب، نحو: وعَد يعِد، ووَهِل يَوْهَل، وَوَجِل يَوْجَل، وَوَسُم يوسُم، وَوَرِث يرِث. وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة فى لغة عامرية وهى وَجَدَ يَجُد.

قال جرير:

*لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبَةٍ * تَدَعُ الحوَائِمَ لا يَجِدْنَ غَلِيلا*

رُوِىَ بضم الجيم وكسرها. يقول لمحبوبته: لو شئت قد رَوِى الفؤادُ بشربة من ريقك، تترك الحوَائِمَ، أى العِطاش، لا يَجِدن حرارة العطش.

6- والأجوف: يجئ من ثلاثة أبواب: من باب نَصَر، وضرب، وفرِح، نحو: قال يقول: وباع يبيع، وخاف يخاف، وَغَيِد يَغْيَد، وعَوِرَ يَعوَر، إلا أن شرطه أن يكون فى الباب الأول واويّا، وفى الثانى يائيًا، وفى الثالث مطلقًا، وجاء

طال يطول فقط من باب شرُف.

7- والناقص: يجئ من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرِح، وشرف. نحو: دعا، ورمى، وسعَى، ورضىَ، وسرُوَ. ويشترط فى الناقص من الباب الأول والثانى، ما اشترط فى الأجوف منهما.

8- واللفيف المفروق: يجئ من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرِح، وحسب. نحو: وَفَى يفِى، ووجِىَ يَوْجَى، ووِلِىَ يَلِى.

9- واللفيف المقرون: يجئ من بابى ضرب، وفرِح. نحو: روَى يرْوِى، وقوِىَ يقْوَى، ولم يرد يائىّ العين واللام إلا فى كلمتين من باب فرِح، هما عَيِىَ، وَحَيِىَ.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف فى الماضى، وبالواو فى المضارع، فهو من باب نصر، كقال يقول، ما عدا طال يطول، فإنه من باب شرُف. وإن كان بالألف فى الماضى وبالياء فى المضارع، فهو من باب ضرب كباع يبيع. وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرِح، كخاف يخاف، وغَيد يَغْيَد، وعور يَعوَر.

والناقص إن كان بالألف فى الماضى وبالواو فى المضارع، فهو من باب نصر، كدعا يدعو.

وإن كان بالألف فى الماضى وبالياء فى المضارع، فهو من باب ضرب، كرمى

يرمى.

وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كسعَى يسعَى.

وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شَرُف كسَرُوَ ويسرُو.

وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حسِب، كولِي يلِى.

وإن كان بالياء فى الماضى وبالأَلف فى المضارع، فهو من باب فرِح، كرضِىَ يرضَى.

الخامس: لم يرد فى اللغة ما يجب كسر عينه فى الماضى والمضارع إلا ثلاثَةَ عَشَرَ فعلاً، وهى: وثِقَ به، ووجِد عليه؛ أى حزِن، وورِث المال، وورِع عن الشبهات، وورِك؛ أى اضطجع، وورِم الجُرح، ووَرِىَ المخ؛ أى اكتنز، ووَعِق عليه؛ أى عَجِل، ووَفِق أمرَه؛ أى صادفه موافقًا، ووقِه له؛ أى سمع، ووكِم؛ أى اغتمَّ، وولِىَ الأمرَ، ووَمِقَ؛ أى أحبّ.

وورَد أحد عشر فعلا، تُكْسَر عينها فى الماضى، ويجوز الكسر والفتح فى المضارع، وهى بَئِس، بالباء الموحدة، وحسِب، وَوَبِق؛ أى هلك، وَوَحِمتِ الحُبْلَى، ووحِرَ صدرُهُ، وَوَغِر؛ أَى اغتاظ فيهما، وولِغَ الكلب، وولِه، ووهِلَ اضطرب فيهما، ويَئِسَ منه، ويبِسَ الغصن.

السادس: كون الثلاثى على وزن معين من الأَوزان الستة المتقدمة سماعىّ، فلا يعتمد فى معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط،

ويجب فيه مراعاة صورة الماضى والمضارع معًا، لمخالفة صورة المضارع للماضى الواحد كما رأيت، وفى غيره تراعى صورة الماضى فقط؛ لأن لكل ماض مضارعًا لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُنِي من الأفعال مطلقًا للدلالة على الغلبة فى المفاخرة، فقياس مضارعة ضمُّ عينُه، كَسَابَقَنِي زيدٌ فسبقتُه، فأنا أسبقُهُ، ما لم يكن وَاوِيَّ الفاء، أو يائيّ العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، كواثبته فَوَثَبْتُه، فأنا أثِبه، وبايعته فبِعته، فأنا أبيعه، وراميته فرمَيْته، فأنا أرمِيه.

أوزان الرباعيّ المجرَّد وملحقاته

للرباعيّ المجرَّد وزن واحد، وهو فعلل، كدحرج يدحرج، وَدَرْبَخ يدربخ. ومنه أفعال نحتتها العرب من مركبات، فتحفظ ولا يقاس عليها، كبسمَلَ: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطَلْبَق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودَمْعَزَ إذا قال: أدام الله عزك، وجَعْفَل إذا قال: جعلنى الله فداءك.

وملحقاته سبعة:

الأول: فَعْلَلَ، كجلببَه؛ أى ألبسه الجلباب.

الثانى: فوْعل، كجوربه؛ أى ألبسه الجَوْرب.

الثالث: فعْوَل، كهْوَك فى مِشيته؛ أى أسرع.

الرابع: فَيْعَل، كَبَيْطرَ؛ أى أصلح الدواب.

الخامس: فعْيَلَ، كشَرْيَفَ الزرعَ. قطع شِريافه.

السادس: فعْلَى، كَسَلْقَى: إذا استلقى على ظهره.

السابع: فعنَلَ، كقلنسه: ألبسه القلنسوة.

والإلحاق: أن تزيد فى البناء زيادة، لتلحقه بآخرَ أكثر منه، فيتصرف تصرفه.

أوزان الثلاثيِّ المزيد فيه

الفعل الثلاثيّ المزيد فيه ثلاثة أقسام؛ ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة، بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة؛ لِثقل الفعل، وخِفة الاسم، كما سيأتى.

فالذى زيد فيه حرف واحد، يأتى على ثلاثة أوزان:

الأول: أَفْعَل، كأكرم وأولَى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقرّ.

الثانى: فاعَلَ، كقاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فَعَّلَ بالتضعيف، كفرَّح، وزكىَّ، وَوَلَّى، وَبرَّأ.

والذي زيد فيه حرفان يأتى على خمسة أوزان:

الأول: انفعَلَ، كانكسر، وانشقّ، وانقاد، وانمحى.

الثانى: افتعلَ، كاجتمع، واشتقّ، واختار، وادَّعَى، واتصل، واتقى، واصطبر، واضطرب.

الثالث: افْعَلَّ كاحمرَّ، واصفرَّ، واعورَّ. وهذا الوزْن يكون غالبًا فى الألوان

والعيوب، وندر فى غيرهما، نحو: ارْفَضّ عَرَقا، واخضلَّ الروضُ، ومنه ارْعَوَى.

الرابع: تفعَّلَ، كتعلَّم وتزكّى، ومنه اذّكر واطَّهَّر.

الخامس: تَفاعَلَ كتباعَدَ وتَشاوَرَ، ومنه تبارك وتعالى، وكذا اثَّاقل، وادَّارك.

والذى زيد فيه ثلاثة أحرف يأتى على أربعة أوزان:

الأول: استفعلَ، كاستخرج، واستقام.

الثانى: افْعَوعَلَ، كاغدودَنَ الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشْبه.

الثالث: افْعَالّ كاحمارّ واشهابّ: قَوِيَت حُمرته وشُهْبته.

الرابع: افْعَوَّلَ كاجلوَّذ: إذا أسرع، واعلَوَّطَ: أى تعلق بعنق البعير فركبه.

أوزان الرباعىّ المزِيد فيه وملحقاته

ينقسم الرباعىّ المزيد فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذى زيد فيه حرف واحد ووزن واحد، وهو تفَعللَ كتدحرجَ.

والذى زيد فيه حرفان وزنان:

الأول: افعنلَلَ كاحرنجم.

الثانى: افعلَلَّ كاقشعرّ، واطمأنَّ.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتى على ستة أوزان:

الأول: تفعلَلَ، كتجَلببَ.

الثانى: تفعولَ، كترَهْوَك.

الثالث: تُفَيْعَل، كتشيطَنَ.

الرابع: تَفَوْعَل، كتجوْربَ.

الخامس: تَمَفْعَل، كتمسكنَ.

السادس: تَفَعْلَى، كتسلقى.

والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افعنلَلَ، كاقعنسَسَ.

والثانى: افعنلَى، كاستلقى.

والفرق بن وزْنَيِ احرنجمَ واقعنسَس، أن اقعنسَسَ إحدى لاميه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان.

(**التقسيم الرابع للفعل: بحسب الجمود والتصرف**):

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف:

فالجامد: ما لازم صورةً واحدة، وهو إما أن يكون ملازمًا للمضيّ كليس من أخوات كان، وكرب من فعال المقاربة، وعَسَى وَحَرَىَ واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفِق، وأخذ وجعل وعَلِق، من أفعال الشروع، ونِعْمَ وحَبَّذَا فى المدح، وبئس وساء فى الذم، وخلا وعدا وحاشا فى الاستثناء، على خلاف فى بعضها، وإما أن يكون ملازمًا للأمرية، كهبْ وتعلَّمْ، ولا ثالث

لهما.

والمتصرف: مالا يُلازم صُورةً واحدة، وهو إما أن يكون تامَّ التصرف، وهو يأتى منه الماضى والمضارع والأمر، كنصر ودحرَج، أو ناقصه وهو ما يأتى منه الماضى والمضارع فقط، كزال يزَال، وبرِحَ يبْرَحُ، وفَتِئ يَفْتأ، وانفك ينفكُّ، وكاد يكاد، وأوشك يُوشِك.

فصل فى تصريف الأفعال بعضها من بعض

كيفية تصريف المضارع من الماضى: أن يُزاد فى أوله أحد أحرف المضارعة، مضمومًا فى الرُّباعىّ كيُدحرج، مفتوحًا فى غيره كيكتب وينطلق ويستغفر.

ثم إن كان الماضى ثلاثياً، سُكِّنَتْ فاؤه، وحرِّكت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نصُّ اللغة، كينصُر ويفتَح ويضرِب، كما تقدم، وإن كان غير ثلاثىّ، بقى على حاله إن كان مبدوءًا زائدة، كيتشارك ويتعلم ويتدحرج، وإلا كُسر ما قبل آخره، كيُعَظِّم ويقاتِل، وحذفت الهمزة الزائدة فى أوله إن كانت كيُكْرِم ويَسْتَخرج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحذَف حرف المضارعة، كَعَظِّم وتشارَكْ وتَعَلَّمْ، فإن كان أول الباقى ساكنًا زِيدَ فى أوله همزة، كانصُر وفتَحْ واضرِبْ، وَأكرمْ وانطلِقْ وَاستغفِرْ

(التقسيم الخامس للفعل: من حيث التعدى واللزوم):

ينقسم الفعل إلى متعدٍّ، ويسمى مُتجاوِزًا، وإلى لازم ويسمى قاصِرًا. فالمتعدى عند الإطلاق: ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس. وعلامته أن تتصل به هاءِ تعود على غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ؛ أى غير مقترن بحرف جَرّ أو ظرف، نحو: مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد: وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفهم المسألة.

وما يتعدى إلى مفعولين: إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنّ وأخواتها، وإمَا لا، وهو أعطى وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج على.

وأسباب تعدى الفعل اللازم أصالةً ثمانيةٌ:

الأول: الهمزة كأكرم زيدٌ عمرا.

الثانى: التضعيف كفرَّحت زيدا.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة، نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجرّ، نحو: ذهبت بِعَلىٍّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التَّضْمين النحوى، وهو أن تُشْرَب كلمةٌ لازمة معنى كلمة متعدية،

لتتعدى تعديتها، نحو {وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ}
ضُمِّن تعزموا معنى تنْوُوا، فعُدِّىَ تعديته.
السابع: حذف حرف الجرّ توسعًا، كقوله:
*تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجوا * كلامُكم عَلىَّ إِذَنْ حَرَامُ*
ويطِّرد حذفه مع أنَّ وَأنْ، نحو قوله تعالى: {شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَه إلاَّ هُو}، {أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ}.
الثامن: تحويل اللازم إلى باب نَصَرَ لقصد المغالبة، نحو: قاعَدته فقعدته فأنا أقعُدُه، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمِعَتْ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة فى الثلاثى اللازم لقصد تعديته قياسًا مطردًا، كما تقدم.
وأسباب لزوم الفعل المتعدِّى أصالةً خمسةٌ:
الأول: التّضمين، وهو أن تُشْرَبَ كلمةٌ متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} ضُمِّن يخالف معنى يَخْرُج، فصار لازمًا مثله.
الثانى: تحويل الفعل المتعدى إلى فَعُل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضَرُبَ زيدٌ؛ أى ما أَضْرَبْه!

الثالث: صيرورته مطاوعًا، ككسرْتُه فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}.

الخامس: الضرورة، كقوله:

*تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فى المَنَامِ خَرِيدَةٌ * تَسْقِى الَّضجيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ*

أى تَسْقِيهِ ريقًا باردًا.

(التقسيم السادس للفعل: من حيث بناؤه للفاعل أو المفعول):

ينقسم الفعل إلى مبنىّ للفاعل، ويُسمَّى معلومًا، وهو ما ذُكرَ معه فاعله، نحو: حفِظ محمد الدرس. وإلى مبنىّ للمفعول، ويسمى مجهولاً، وهو ما حُذفَ فاعله وأنيب عنه غيره، نحو: حُفِظ الدرس. وفى هذه الحالة يجب أن تغيَّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضيًا غير مبدوء بهمزة وصلٍ ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفا، ضُمَّ أولُه وكُسرَ ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: ضُرِب علىّ، ورُدَّ المبيع. فإن كان مبدوءًا بتاء زائدة، ضُمَّ الثانى مع الأولَّ، نحو: تُعُلِّمَ الحساب، وتقُوتِلَ مع زيد. وإن كان مبدوءًا بهمزة وصل ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انطُلق بزيد، واسْتُخرج المعدن. وإن كانت عينه ألفا قلبت ياء، وكُسر أوله، بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما فى قال وباع واختار وانقاد، تقول: بِيع الثوب، وقيل القول، واخْتِيرَ هذا، وانْقِيد له.

وبعضهم يُبْقى الضم، ويقلب الألف واوًا، كما فى قوله:

*لَيْتَ، وهل ينفعُ شيئًا لَيْتُ، * ليتَ شَبَاباً بُوعَ فاشترَيْتُ*

وقوله:

*حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ * تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ*

رُوِيا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص: وتُنْسب اللغة الأخيرة لبنى فَقْعسٍ وَدُبَيْر، وادَّعى بعضهم امتناعها فى انفعل وافتعل. هذا إذا أَمِنَ اللبس. فإن لم يؤمَن، كُسِر أول الأجوف الواوىّ، إن كان مضارعه على يفُعل بضم العين، كقول العبد: سِمت؛ أى سامنى المشترى، ولا تضمَّه لإيهامه أنه فاعل السَّوْم، مع أن فاعله غيره، وضُمّ أول الأجوف اليائىّ، وكذا الواوىّ، إن كان مضارعه على يفعَل، بفتح العين، نحو: بُعتُ: أى باعنى سيدى، ولا يُكْسَرُ، لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره، وكذا خُفْتُ بضم الخاء؛ أى أخافنى الغير.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثىّ المضعف، نحو: شُدَّ وَمُدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهى لغة بنى ضَبَّة، وقد قُرِئَ {هذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّت إلينا} {ولو رِدُّوا لَعَادوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} بالكسر فيهما، وذلك بنقل حركة العَين إلى الفاء، بعد توهم سلْب حركتها، وجوَّز ابن مالك والإشمامَ فى المضعف أيضًا حيث قال:

(وَمَا لِبَاعَ قَد يُرَى لِنَحْوِ حَبّ)

وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: يُضْرَبُ عَلِىّ، ويُرَدّ المبيع.

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدًّا، كيَقول ويبيع، قُلب ألفا، كيُقال، ويُباع.

ولا يُبْنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين أو المجرور الذى لم يلزم الجارُّ له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يومُ الجُمْعة، وَوُقِفَ أمام الأمير، وجُلس جلوسٌ حسن، وفُرِح بقدوم محمد، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عندَ، وإذًا، وسُبْحَانَ، ومَعَاذَ.

تنبيه: ورد فى اللغة عدة أفعال على صورة المبنىّ للمجهول، منها: عُنِيَ فلان بحاجتك؛ أى اهتمّ. وَزُهِيَ علينا؛ أى تكبَّرَ. وَفُلِجَ: أصابه الفالِج، وحُمَّ: استحرَّ بدنه من الحُمَّى. وسُلَّ: أصابه السُّل. وجُنَّ عقله: استتر. وغُمّ الهِلال: احتجب. وغُمَّ الخبرُ: استعجم. وأُغمِى عليه: غُشِيَ، والخبر: استعجم. وشُدِهَ: دَهِشَ وتحيّر. وامتُقِع أو انتُقِع لَونُهُ: تغيّر.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبنىّ للمجهول، ما دامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يُفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفى نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتَوا به على فُعِل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلا.

ووردت أيضاً عَدّة أفعال مبنية للمفعول فى الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادرًا أو شذوذًا، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بهِتَ الخصمُ وبَهُت، كفرح وكَرُم، وَهُزِلَ وهَزَلَهُ المرض. ونُخِيَ ونَخَاه، من النَّخوة، وَزُكِمَ وَزَكَمَهُ الله، وَوُعِكَ وَوَعَكَه، وَطُلَّ دَمُه وَطلَّه، وَرُهِصَت الدابة وَرَهصَها الحَجَر، ونُتِجت الناقة ونَتجَها أهلُها.

(التقسيم السابع للفعل: من حيث كونه مؤكدا أو غير مؤكد):

ينقسم الفعل إلى مؤَكَّد، وغير مؤكد.

فالمؤَكَّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ}.

وغير المؤكد: ما لم تلحقه، نحو: يُسْجَنُ، ويكون.

فالماضى لا يؤَكَّد مطلقًا، وأما قوله:

*دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحِمْتِ مُتَيَّما * لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جَانِحا*

فضرورةٌ شاذة، سهَّلَها ما فى الفعل من معنى الطلَب، فعومل معاملة الأمر.

كما شذ توكيد الاسم فى قول رُؤْبة بن العجَّاج:

(أقَائِلنّ أحْضِروا الشُّهُودَا)

والأمر يجوز توكيده مطلقًا، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتَهِدَنْ.

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجبًا. الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب. الثالثة: أن يكون كثيرًا. الرابعة: أن يكون قليلاً. الخامسة: أن يكون أقلّ. السادسة: أن يكون ممتنعًا.

1- فيجب تأكيده إذا كان مُثْبَتًا، مستقبلاً، فى جواب قسمَ، غيرَ مفصول من لامه بفاصل، نحو: {وَتَاللهِ لأكِيدَنَّ أصْنَامَكُمْ}. وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخُلُوُّه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

2- ويكون قريبًا من الواجب إذا كان شرطًا لإنِ المؤَكَّدَة بما الزائدة، نحو: {وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً}، {فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ}، {فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِى إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْماً}.

وَمِن تَرْك توكيده قوله:

*يا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِى غيرَ ذى جِدَةٍ * فمَا التَّخَلِّى عَنِ الخلاَّنِ مِنْ شِيَمِى*

وهو قليل فى النثر، وقيل يختص بالضرورة.

3- ويكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة طلب: أمْرٍ، أَوْ نَهْى، أَوْ دُعَاءٍ، أو عَرْضٍ، أو تمنٍّ، أو استفهام، نحو: لَيَقومن زيد، وقوله تعالى:

{وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ}، وقول خِرْنِق بنت هَفَّان:

*لا يَبْعَدَن قومى الَّذِينَ هُمُ * سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ*

وقول الشاعر:

*هلاَّ تمُنِّنْ بوَعْدٍ غيْرَ مُخْلِفَةٍ * كما عهِدْتُكِ فى أيَّامِ ذِى سَلَمِ*

وقوله:

*فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى ترَينَّى * لِكَىْ تْعلَمِى أَنِّى امْرُؤٌ بِكَ هَائِمُ*

وقوله:

أفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً

4- ويكون قليلا إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة، التى لم تُسْبق بإنِ الشرطية، كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّةً}.

وإنما أُكِّد مع النافى، لأنه يشبه أداة النهى صورةً، وقوله:

*إذا ماتَ منهُمْ سيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ * وَمِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها*
وكقول حاتم:
*قليلاً به ما يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ * إذا نَالَ مما كنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما*
وما زائدة فى الجميع، وشَمَل الواقعة بعد "رُبَّ" كقول جَذِيمَةَ الأبرش:
*رُبَّمَا أوْفَيْتُ فى عَلَمٍ * ترْفَعَنْ ثوْبى شَمالاتُ*
وبعضهم منعها بعدها، لمضىِّ الفعل بعد رُبَّ معنًى، وخصَّه بعضُهم بالضرورة.

5- ويكون أقل إذا كان بعد "لَمْ" وبعد أداة جزاء غير "إمَّا"، شرطاً كان المؤكد أو جزاء، كقوله فى وصف جَبَل:
*يَحْسَبُهُ الجَاهل ما لَمْ يَعْلَما * شيخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما*
أى يعلمن،
وكقوله:
*مَنْ تَثْقَفَنْ منهم فليْس بآئبٍ * أبدا وقَتْلُ بنى قُتَيْبَةَ شَافى*
وقوله:
ومَهْمَا تَشَأْ منه فزارةُ تمْنَعَا"
أى تمنعَنْ.
6- ويكون ممتنعًا إذا انتفتْ شروطُ الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان فى

جواب قسم منفيّ، ولو كان النافي مقدرًا، نحو: "تالله لا يذهبُ العُرْف بين الله والناس"، ونحو قوله تعالى: {تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} أي لا تفتأ. أو كان حالاً: كقراءة ابن كثير: {لأقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}. وقول الشاعر:

*يمينًا لأبغِضُ كلَّ امرئٍ * يزخرفُ قولاً ولا يفْعَلُ*

أو كان مفصولا من اللام، نحو: {وَلَئِن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ}، ونحو: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}.

حُكْمُ آخِرِ الفعل المؤَكَّد بنون التوكيد

إذا لحقت النون بالفعل: 1- فإن كان مسندًا إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكر، فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحًا أو معتلاً، نحو "لَيَنْصُرَنَّ زيد، وَلَيَقضِيَنَّ، وَلَيَغْزُوَنَّ، وَلَيَسْعَيَنَّ" بردِّ لام الفعل إلى أصلها.

2- وإن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين، لم يُحْذَفْ أيضًا من الفعل شيء، وحُذِفت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكُسِرَت نون التوكيد، تشبيهًا لها بنون الرفع، نحو لَتَنْصُرَانِّ يا زيدان، وَلَتَقضِيانِّ، ولَتغزُوَانِّ، وَلَتَسْعَيانِّ.

3- وإن كان مسندًا إلى واو الجمع، فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع لالتقاء الساكنين، نحو: لَتَنصُرُنَّ يا قوم.

وإن كان ناقصًا وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضًا لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزُنّ وَلَتَقضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون فى الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة، حُذفت لام الفعل فقط، وبقى فتح ما قبلها، وحرِّكت واو الجمع بالضمة، نحو: لَتَخْشَوُنَّ وَلَتَسْعَوُنَّ.

وسيأتى الكلام على ذلك فى الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

4- وإن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو: لتَنْصُرِنّ يا دعدُ، ولتَغْزِنّ ولتَرْمِنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصًا، وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها، نحو: لتَسْعَيِنَّ ولتَخْشَيِنَّ يا دَعدُ.

5- وإن كان مسندًا إلى نون الإناث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد، وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لتَنصُرْنانِّ يا نسوة ولتَسْعَيْنَانِّ، ولتَغْزُونَانِّ، ولَترْمِينَانِّ.

والأمر مثل المضارع فى جميع ذلك، نحو: اضربَنّ يا زيد، واغزُوَنَّ وارْمِيَنَّ واسْعَيَنّ. ونحو: اضْرِبانِّ يا زيدانِ واغزِوانِّ وارمِيانِّ واسعِيانِّ. ونحو: اضرُبنَّ يا زيدون واغْزُنّ واقضُنّ، ونحو: اخْشَوُنَّ واسْعَوُنّ... إلخ.

* وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث؛ لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه، فلا تقول اخْشَيْنانْ.

الثانى: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تضْرِبانْ يا زيدان، لما تقدم.

ونقل الفارسىّ عن يونس إجازته فيهما، ونظَّرَ له بقراءة نافع: {ومَحيايْ}، بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قُرِيع السَّعْدِىِّ:

*فَصِلْ حِبالَ البَعيدِ إنْ وَصَلَ الحَبْلَ * وأقصِ القَرِيبَ إنْ قَطَعَهْ*

*ولا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قد رَفَعَه*

أى لا تهينَنَّ

الرابع: أنها تُعْطَى فى الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا، نحو: {لنسْفَعًا}، و{ليكُونًا}، ونحو:

*وإيّاكَ وَالمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا * ولا تعبُدِ الشَّيْطانَ والله فاعْبُدَا*

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفت، ورُدَّ ما حذف فى الوصل لأجلها. تقول فى الوصل اضرُبنَّ يا قوم، واضرِبنَّ يا هند، والأصل: اضْرِبُون واضْرِبِينْ، فإذا وقفتَ عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء؛ لزوال الساكنين، فتقول: اضربوا، واضربى.

(الباب الثانى – فى الكلام على الاسم)

(التقسيم الأول للاسم من حيث التجرد والزيادة)

ينقسم الاسم إلى مجرَّد ومزيد، والمجرد إلى ثُلاثىّ، ورُباعىّ، وخماسىّ.

(1)- فأوزان الثلاثىّ المتفق عليها عشْرة:

1- فَعْل: بفتح فسكون، كسَهْم وسَهْل.

2- فَعَل: بفتحتين: كقَمَر وبَطَل.

3- فَعِل: بفتح فكسر، ككَتِف، وحَذِر.

4- فَعُل: بفتح فضم، كعَضُد وَيقُظ.

5- فِعْل: بكسر فسكون، كحِمْل ونِكْس.

6- فِعَل: بكسر ففتح، كَعِنَب وزِيَمَ: أى متفرق.

7- فِعِل: بكسرتين: كإِبِل وبِلِز أى ضخمة، وهذا الوزن قليل، حتى ادَّعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إِبل.

8- فُعْل: بضم فسكون، كقُفْل وحُلْو.

9- فُعَل: بضم ففتح، كصُرَد وحُطَم.

10- فُعُل: بضمتين، كعُنُق، وناقة سُرُح: أى سريعة.

وكانت القسمة العقلية تقتضى اثنى عشر وزنًا، لأَن حركات الفاء ثلاثة وهى الفتح والضم والكسر، ويجرى ذلك فى العين أيضًا، ويزيد السكون، والثلاثة فى الأربعة باثنى عشرة. يَقِلُّ "فُعِل" بضم فكسر، كدُئِل: اسم لدويْبة، أو

اسم قَبيلة؛ لأن هذا الوزن قُصِد تخصيصه بالفعل المبنى للمجهول.

وأما "فِعُل" بكسر فضم، فغير موجود، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم. ويُجاب عن قراءة بعضهم: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُك} بكسر فضم، بأنه مِن تداخل اللغتين فى جزأىِ الكلمة، إذ يقال حُبُك بضمتين، وحِبِك بكسرتين، فالكسر فى الفاء من الثانية، والضم فى العين من الأولى. وقيل كُسِرَت الحاء إتباعًا لكسرة تاء "ذات".

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخَفَّف، فنحو كَتِف، يخفف بإسكان العين فقط أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفِّف أيضًا مع هذين بكسرتين فيكون فيه أربَعُ لغات كفخذ. ومثل الاسم فى ذلك الفعل كشَهِد، ونحو عَضُد وإبِل وعُنُق، يخفَّف بإسكان العين.

(2)- وأوزان الاسم الرباعى المجرّد المتفق عليها خمسة:

1- فَعْلَل: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، كجَعفر.

2- وَفِعْلِل: بكسرهما وسكون ثانيه كزِبْرِج للزينة.

3- وفُعْلُل: بضمهما وسكون ثانيه، كبُرْثُنٍ لِمَخلب الأسد.

4- وفِعَلّ: بكسر ففتح مشدَّدة كقِمَطْر، لوعاء الكتب.

5- وفِعْلَل: بكسر فسكون ففتح كدِرْهَم.

وزاد الأخفش وزن "فُعْلَل" بضم فسكون ففتح، كَجُخْدَب: اسم للأسد.

وبعضهم يقول: إنه فرع جُخْدُب بالضم. والصحيح أنه أصل، ولكنه قليل.

(3)- وأوزان الخماسيّ أربعة:

1- فَعَلَّل: بفتحات، مُشدد اللام الأولى، كسفرجل.

2- وفَعْلَلِلٌ: بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه، كَجَحْمَرِش للمرأة العجوز.

3- وفِعْللَّ: بكسر فسكون ففتح، مشدد اللام الثانية كقِرْطعب: للشئ القليل.

4- وفُعَلِّل: بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كقُذَعْمِل، وهو الشئ القليل.

تنبيه – قد علمت مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا دخله الحذف، ك: يد، ودم، وعدة، وسه، وأن أوزان المجرد منه عشرون، أو أحد وعشرون، كما تقدم.

(4)- وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة. فالاسم الثلاثى الأصول المزيد فيه نحو اشهيباب، مصدر اشهابَّ.

والرباعى الأصول: المزيد فيه نحو احرنجام، مصدر احرنجمت الإبل إذا اجتمعت.

والخماسى الاصول: لا يزاد فيه إلاَّ حرف مَدٍّ قبل الآخر أو بعده نحو: عضرفوط، مهمل الطرفين، بفتحتين بينهما سكون مضموم الفاء: اسم

لدويبة بيضاء، وقبعثرى، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر.

وأما نحو خندريس اسم للخمر، فقيل إنه رباعى مزيد فيه، فوزنه فنعليل، والأوْلى الحكم بأصالة النون، إذ قد ورد هذا الوزن فى نحو برقعيد: لبلد، ودردبيس: للداهية، وسلسبيل: اسم للخمر، ولِعينٍ فى الجنة، قيل معرَّب، وقيل عربي منحوت من سلس سبيله، كما فى "شفاء العليل".

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاث مئة وثمانية، على ما نقله سيبويه، وزاد بعضهم عليها نحو الثمانين، مع ضعف فى بعضها

(التقسيم الثانى للاسم: من حيث الجمود والاشتقاق)

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق.

فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ عَلَى حَدَث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل رجُل وشجَر وبقَر. وأسماء الأجناس المعنوية، كنصْر وفَهْم وقيام وقعود وضَوْء ونُور وزَمان.

والمشتق: ما أخِذَ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالِم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفَهِم من الفهم، ونصرَ من النصر.

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت

الأرض: من الوَرَق والسَّبُع، وكعقْرَبْتُ الصُّدْغ، وفَلْفَلَت الطعام، ونَرْجَسْتَ الدواء: من العَقْرب، والنَّرجِس، والفُلْفُل، أى جعلت شعر الصدغ كالعقرب، وجعلت الفلفل فى الطعام، والنرجس فى الدواء.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما فى المعنى وتغيير فى اللفظ. وينقسم إلى ثلاثة أقسام: صغير، وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفًا وترتيبًا، كعلم من العلم، وفهم من الفهم. وكبير: وهو ما اتحدتا فيه حروفًا لا ترتيبًا، كجبذ من الجَذْب. وأكبر: وهو ما اتحدتا فيه فى أكثر الحروف، مع تناسب فى الباقى كنَعَقَ من النَّهْق، لتناسب العين فى المخرج.

وأهم الأَقسام عند الصرفىّ هو الصغير.

وأصل المشتقات عند البصريين: المصدر، لكونه بسيطًا، أى يَدُل على الحَدَث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يَدُلُّ عَلَى الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن المصدر يجئ بعده فى التصريف، والذى عليه جميع الصَّرْفيين الأوّل.

ويُشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضى، والمضارع، والأمر، (وقد تقدمت) واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

ويلحق بها شيئان: المنسوبُ والمصغر. وكل يحتاج إلى البيان.

المَصْدَر

قد علمتَ أن أبنية الفعل ثُلاثية، ورُباعية، وخُماسية، وسُداسية؛ ولكل بناء منها مصدر.

مصادر الثلاثيّ

[القياسى]

قد تقدم أن للماضى الثلاثيّ ثلاثةَ أوزان: فَعَلَ بفتح العين، ويكون متعدِّيًا كضربه، ولازمًا كقعد، وَفَعِلَ: بكسر العين، ويكون متعديًا أيضًا كفَهِم الدرس، ولازمًا كرضِيَ، وَفَعُلَ: بضم العين، ولا يكون إلا لازمًا.

1 ، 2 – فأما فَعَل بالفتح، وَفَعِل بالكسر المتعدِّيان، فقياس مصدرهما: فَعْل، بفتح فسكون، كضَرَب ضَرْبا، وَرَدَّ رَدًّا، وَفَهِمَ فَهْمًا، وَأَمِنَ أمْنا إلا إن دل الأول على حِرفة، فقياسه فِعالة بكسر أوَّله، كالخِياطة والحِياكة.

3– وأما فَعِل بكسر العين القاصر، فمصدرُه القياسيّ: فَعَل بفتحتين، كفرِح فَرَحا وَجَوِىَ جَوى، وَشَلَّ شَلَلا؛ إلا إن دل على حِرفة أو وِلاية. فقياسه: فِعالة، بكسر الفاء، كوَلِىَ عليهم وِلاية. أو دلَّ على لون، فقياسه: فُعْلة، بضم فسكون كَحَوِى حُوَّة، وَحَمِر حُمْرة، أو كان علاجًا ووصفُه على فاعل، فقياسه، الفُعُول، بضم الفاء، كأزِف الوقت أزُوفًا، وقدم من السفر قُدُومًا، وصعِد فى السُّلَّم والدَّرَج صُعُودًا.

4– وأما فعَلَ بالفتح اللازم فقياس مصدره: فُعول، بضم الفاء، كقعدَ قعودًا،

وجلس جلوسًا، ونهض نهوضًا، ما لم تعتلّ عينه، وإلا فيكون على فَعْل بفتح فسكون كَسَيْر، أو فُعَال كقيام، أو فعالة كنياحة. وما لم يدلَّ على امتناعٍ، وإلا فقياس مصدره فِعال بالكسر، كأبَى إباءً، ونَفَر نِفارًا، وجَمَحَ جِماحًا، وأبق إباقًا.

أو على تقلُّب: فقياس مصدره: فعَلان، بفتحات، كجال جَوَلاَنا، وَغَلَى غَلَيانًا. أو على داء: فقياسه فُعال بالضم كَمَشَى بطنُه مُشَاء. أو على سير فقياسه: فَعِيل، كرحَلَ رحيلاً، وذَمَل ذَمِيلا. أو على صوت فقياسه: الفُعال بالضم، والفَعيل، كصَرَخَ صُراخًا، وَعوَى الكلب عُواء، وصَهَل الفرس صَهيلاً، وَنَهَقَ الحمار نَهِيقًا، وزَأر الأسد زَئِيًرا.
أو على حرفة أو وِلاية: فقياس مصدره فِعالة بالكسر، كتَجَر تِجارة، وَعرَف على القوم عِرَافة: إذا تكلم عليهم، وسفَر بينهم سِفارة: إذا أصلح.
5- وأما فَعُل بضم العين فقياس مصدره: فعولة، كصعُب الشئ صُعوبة، وعذُب الماء عذوبة، وفعالة بالفتح، كبلُغ بَلاغة، وفَصُحَ فَصَاحة، وصَرُح صرَاحة.
[السماعى]
وما جاءِ مخالفًا لما تقدَّم فليس بقياسى، وإنما هو سماعيّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

فمن الأول: طَلَبَ طَلَبًا، ونَبَتَ نَبَاتًا، وكتَبَ كِتابًا، وحَرَس حِراسةً، وحَسَب حُسْبانا، وشكر شكْرا، وَذكر ذِكْرا، وكَتَمَ كِتْمانا، وكَذِبَ كَذِبا، وغَلَب غَلَبة، وَحَمى حِماية، وَغَفَرَ غُفْرانا، وعَصَى عِصيانا، وقَضَى قَضَاء، وَهَدَى هِدَاية، وَرَأى رُؤية.

ومن الثانى: لَعِبَ لعِبا، ونَضِج نُضْجَا، وكرِهِ كَرَاهِية، وَسَمِن سِمَنَا، وَقَوِيَ قُوَّة، وَقَبِل قَبُولا، وَرَحِم رَحْمَة.

ومن الثالث: كَرُم كرَما، وعَظُمَ عِظمَا، وَمَجُد مَجْدا، وَحَسُنَ حُسْنا، وَحَلُمَ حِلْما، وَجَمُل جَمالا.

مصادر غير الثلاثى

لكل فعل غير ثلاثيّ مصدرٌ قياسيّ:

1- فمصدر فعَّل بتشديد العين: التفعيل، كطهَّر تطهيرًا، ويسَّر تيسيرًا. هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلَّها فيكون على وزن تفْعِلة بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بتاء فى الآخر، كزكىّ تزكِية، وربَّى تربية. وندر مجئ الصحيح على تفعلة، كجرَّب تجربة، وذكَّر تذكِرة، وبصَّر تبصِرَة وفكَّر تفكرة، وكَمّل تكمِلة، وفرّق تَفْرِقة، وكرَّم تَكْرِمة. وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها فى المصدر، كَبَرَّأَ تبرئة، وَجَزَّأَ تجزئة، والقياس تبريئًا وتجزيئًا.

وزعم أبو زيد أن ورُود "تفْعِيل" فى كلام العرب مهموزًا أكثر من "تَفْعِلة" فيه،

وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاقتصار على ما سُمع، حيث لم يرد منه إلا نَبّأ تنبيئًا.

2- ومصدر أفْعَلَ: الإفعال كأكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، هذا إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلّها، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفا لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الأَلف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتى، وتعوّض عنها التاء كأقام إقامَة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافًا، على ما اختاره ابن مالك، نحو {وإقام الصلاة}. وبعضهم يحذفها مطلقًا. وقد يجئ على فعال، بفتح الفاء، كأنبت نَباتًا، وأعطى عَطاء، ويُسَمونه حينئذ اسم مصدر.

3- وقياس مصدر ما أوله همزةُ وَصْلٍ قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكْسَر ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلاق واقتدار، واصطفاء واستغفار، فخَرَج نحو اطَّاير واطَّيَّر، فمصدرهما التَّفاعُل التَّفعُّل، لعدم قياسية الهمزة. وإن كان اسْتَفْعَلَ معتلَّ العين عُمِل فى مصدره ما عُمِل فى مصدر "أفْعَلَ" معتل العين، كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

4- وقياس مصدر ما بُدِئَ بتاء زائدة: أن يضم رابعه، نحو تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجا، وَتَشَيْطنَ تَشَيْطُنا، وَتَجَوْرَبَ تَجَوْرُبًا، لكن إذا كانت اللام ياءً كُسِر الحرف

المضموم، ليناسب الياء، كتوانَى توانِيًا، وتغالَى تغالِيًا.

5- وقياس مصدر فَعْلَل وما ألحق به: فَعْلَلَة، كدَحرج دَحْرجة وَزَلْزَل زَلْزَلة، ووسْوَس وسوسة، وبيطَر بيطَرة، وفِعْلال بكسر الفاء، إن كان مضاعفًا، نحو زَلْزَل زِلزالا، ووسوس وِسواسًا؛ وهو فى غير المضعف سَماعىّ كسَرْهَفَ سِرْهافا، وإن فُتِحَ أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: {مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ} أى الموَسْوِس.

6- وقياس مصدر فاعَلَ: الفِعال بالكسر والمفَاعلة، كقاتل قتالاً ومُقاتلة، وخاصم خِصامًا ومُخاصمة. وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كياسَرَ مُياسرة، ويامَنَ مُيامنة. هذا هو القياس.

وما جاء على غير ما ذكر فشاذّ نحو كَذَّا كِذّابا، والقياس تكذيباً.

وكقوله:

*باتَ يُنَزِّى دَلْوَهُ تَنْزِيًّا * كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا*

والقياس: تَنْزية. وقولهم: تَحَمَّل تِحِمَّالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم، والقياس تَحَمُّلا. وترامَى القوم رِمِّيّا، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور. والقياس: ترَامِيا. وحَوْقل الرجل حِيقَالاً: ضعف عن الجماع، والقياس حَوْقَلة، واقشعرّ جلده قُشَعْرِيرَة، بضم ففتح فسكون: أى أخذته الرِّعدة، والقياس اقْشعرارًا.

فائدة - كلُّ ما جاء على زنة تفعال فهو بفتح التاء، إلا تِبْيان، وتِلْقاء، والتِّنضال، من المناضلة، وقيل هو اسم، والمصدر بالفتح.

تنبيهات

الأول: يصاغ للدلالة على المرة من الفعل الثلاثة مصدر على وزن "فَعْلَةَ" بفتح فسكون، كجلس جلْسَة، وأكل أكْلَة. وإذا كان بناء مصدره الأصلى بالتاء، فيُدَلّ على المرة بالوصف، كَرَحِم رَحْمة واحدة.

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن "فِعْلَة" بكسر فسكون، كجلس جِلْسة، وفى الحديث: "إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة". وإذا كانت التاء فى مصدره الأصلى دُلَّ على الهيئة بالوصف، كنَشَدَ الضالَّة نِشْدة عظيمة. والمرة من غير الثلاثى، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء فى مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. ولا يُبْنى من غير الثلاثى مصدر للهيئة، وشذ خِمْرة ونِقْبة وعِمَّة، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتعمَّم الرجل. الثانى: عندهم مصدر يقال له "المصدر الميمى"، لكونه مبدوءً بميم زائدة. ويصاغ من الثلاثى على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو: مَنْصَر ومَضْرَب، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام، تحذف فاؤه فى المضارع كوَعَد، فإنه يكون على زنة مَفْعِل، بكسر العين، كموعِد وموضِع. وشذّ من الأول: المرجِع والمصِير، والمعرِفة، والمقدِرة، والقياس فيها الفَتْح. وقد وردت الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلّثًا، فالشذوذ فى حالتى الكسر والضم. ومن غير الثلاثى: يكون على زنة اسم المفعول، كمُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُقام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعى، وهو أن يُزاد على اللفظة يا مشددة، وتاء التأنيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمَجِية، والمِدَنية.

اسم الفاعل:

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبنى للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به.

وهو من الثلاثى على وزن فاعِل غالبًا، نحو ناصر، وضارب، وقابل، ومادّ، وواق، وطاوٍ، وقائل، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلاًّ قلبت ألفه همزة، كما سيأتى فى الإعلال.

ومن غير الثلاثى على زِنَة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكَسر ما قبل الآخر، كمُدَحرِج وَمُنْطلِق وَمُستخرِج، وقد شذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهى: أسْهَب فهو مُسْهَب، وأحصَنَ فهو مُحْصَن، وألفج بمعنى أفلس فهو ملْفَج، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعل على فاعِل، نحو أعشب المكان فهو عاشِب، وأورَس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفْعِل.

صيغ المبالغة:

وقد تُحَوَّل صيغة "فاعل" للدلالة على الكثرة والمبالغة فى الحدَث، إلى أوزان خمسة مشهورة، وتسمى صِيغ المبالغة، وهى: فَعَّال: بتشديد العين، كأكّال

وشرَّاب. ومِفعال: كمِنحار. وَفَعُول: كغَفُور. وَفَعِيل: كسميع. وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحذِر.

وقد سُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكِّير. ومِفْعِيل: بكسر فسكون كمِعْطير، وَفُعَلَة: بضم ففتح، كهُمَزَة ولُمَزة. وفاعُول: كفاروق. وفُعال بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُوّال وكُبار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: {وَمَكَرُوا مَكراً كُبَّارا}.

وقد يأتى "فاعل" مرادًا به اسم المفعول قليلاً، كقوله تعالى: {فى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ} أى مَرْضية، وكقول الشاعر:

*دعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغْيتها * واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسى*

أى المطعوم المكسىّ. كما أنه قد يأتى مُرادًا به النسب، كما سيأتى.

وقد يأتى فعيل مرادًا به فاعِل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فَعُول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر.

اسم المفعول

وهو ما اشْتُق من مصدر المبنى للمجهول، لمن وقع عليه الفعل.

وهو من الثلاثى على زنة "مَفْعُول" كمنصور، وموعود، ومَقُول، وَمَبِيع، وَمَرْمِىّ، وَمَوْقِىِّ، وَمَطْوِىّ. أصل ما عدا الأولين مَقْوُوْل، وَمَبْيُوع، ومَرْمُوى، ومَوْقوىّ، وَمَطْوُوى، كما سيأتى فى باب الإعلال.

وقد يكون على وزن فَعيل كقَتيل وجريح، وقد يجئ مفعول مرادًا به المصدر، كقولهم: ليس لفلان مَعْقُول، وما عنده مَعلوم: أى عَقْل وَعِلِم.

وأما من غير الثلاثىّ، فيكون كاسم فاعله، لكن بفتح ما قبل الآخِر، نحو مُكْرَم، وَمُعَظَّم، وَمُسْتَعان به.

وأما نحو مُخْتار وَمُعْتَدّ ومُنْصَبّ وَمُحَابّ وَمُتَحَابّ، فصالح لاسمَى الفاعل والمفعول، بحسب التقدير.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة فى المبنىّ للمجهول.

الصفة المشَبَّهةُ باسم الفاعل

هى لفظ مَصُوغ من مصدر اللازم، للدلالة على الثُّبوت.

ويغلب بناؤها من لازم باب فرح، ومن باب شرُف، ومن غير الغالب، نحو: سيّد ومَيِّت: من ساد يسود ومات يموت، وَشيْخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنًا:

اثنان مختصان بباب فَرِح، وهما:

1- "أفْعَل" الذى مؤنثه "فعْلاء". كأحمرَ وحمراء.

2- و"فَعْلان" الذى مؤنثه "فَعْلىَ"، كعطشان وعطشى.

وأربعة مختصة بباب شَرُف، وهى:

1- "فَعَل" بفتحتين، كحسَن وبَطَل.

2- "وفُعُل" بضمتين كجُنُب، وهو قليل.

3- و"فُعَال" بالضم، كشُجاع وفُرات.
4- و"فَعَال" بالفتح والتخفيف، كرجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهى العفيفة.
وستة مشتركة بين البابين:
1- "فعْل" بفتح فسكون، كسَبْطٍ وضَخْم. الأول: من سَبِط بالكسر والثانى: من ضَخُم بالضم.
2- و"فِعْل" بكسر فسكون: كصِفْر ومِلْح، الأول: من صَفِر بالكسر، والثانى: من مَلُح بالضم.
3- و"فُعْل" بضم فسكون، كحُرّ وصُلْب. الأوَّل: من حَرّ، أصله حَرِ بالكسر، والثانى من صَلُب بالضم.
4- و"فَعِل" بفتح فكسر، كفَرِح ونَجِس. الأول: من فرِح بالكسر، والثانى: من نَجُس بالضم.
5- و"فاعِل": كصاحب وطاهر. الأول: من صَحِب بالكسر، والثانى: من طهرُ بالضم.

6- و"فَعِيل" كبخيل وكريم. الأول: من بَخِل بالكسر، والثانى: من كَرُم بالضم. وربما اشترك "فاعِل" و "فَعِيل" فى بناء واحد، كماجد ومجيد، ونابه ونبيه.
وقد جاءت على غير ذلك، كشَكُس بفتح فضم، لسيِّئ الخلُق.

ويطرِّد قياسُها من غير الثلاثى على زنة اسم الفاعل إذ أريد به الثبوت كمعتدِل القامة، ومنطَلِق اللسان، كما أنها قد تُحَوَّل فى الثلاثى إلى زنة "فاعِل" إذا أريد بها التجدُّد والحدوث: نحو زيد شاجِعٌ أمسِ، وشارِف غدًا، وحاسِن وجههُ، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان:

الأول: بالتأمل فى الصفات الواردة من باب فرِح، يُعلَمْ أن لها ثلاثة أحوال باعتبار نسبتها لموصوفها: فمنها ما يحصُل ويُسْرِع زواله، كالفرَح والطرَب. ومنها ما هو موضوع على البقاء والثُّبوت، وهو دائر بين الألوان، والعيُوب، والحِلَى، كالحْمرة، والسُّمرة، والحُمق، والعَمَى، والغَيَد، والهيَف. ومنها ما هو فى أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالرِّى والعَطَش، والجوع والشِّبَع.

الثانى: قد ظهر لك مما تقدم أن "فعِيلا" يأتى مصدرًا، وبمعنى فاعِل، وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة. ويأتى أيضًا بمعنى مُفاعِل، بضم الميم وكسر العين، كجليس وسَمير، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفْعَل بضم الميم وفتح العين، كحَكيم بمعنى مُحْكم، وبمعنى مُفْعِل، بضم الميم وكسر العين، كبديع بمعنى مُبْدِع، فإذا كان فعيل بمعنى فاعِل أو مُفاعِل، أو صفة مشبهة، لحقته تاء التأنيث فى المؤنث، نحو رَحيمة، وشريفة، وجليسة، ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كرجل جَرِيح وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو صفة ذميمة، وخَصْلة حميدة.

وسيأتى ذلك فى باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

اسم التفضيل

1- هو الاسم المصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة، وزاد أحدهما على الآخر فى تلك الصفة.

2- وقياسه: أن يأتى على "أفْعَل" كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه. وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتَتْ بغير همزة، وهى خَيْرٌ، وشَرٌّ، وحَبٌّ، نحو خيرٌ منه، وشرٌّ منه، وقولُه:

(وحَبٌّ شَيْءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا)

وحذفت همزتين لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهُنَّ بالهمزة على الأصل كقوله:

(بلالُ خيرُ النَّاسِ وابنُ الأخْيَرِ)

وكقراءة بعضهم: {سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الأشَرُّ} بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله صلى الله عليه وسلم: "أحبُّ الأعمال إلى الله أَدْوَمُها وإن قَلَّ". وقيل: حذفها ضرورة فى الأخير، وفى الأولين؛ لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سيأتى:

3- وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فِعْل، وشذ مما لا فعل له: كهو أَقْمَنُ بكذا؛ أى أحق

به، وألَصُّ من شِظاظ، بَنَوْه منْ قولهم: هو لِص أى سارق.

الثانى: أن يكون الفعل ثلاثيًا، وشذ: هذا الكلام أخْصَرُ من غيره، منِ "اخْتُصِر" المبنى للمجهول، ففيه شذوذ آخر كما سيأتى، وسُمع "هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره" وبعضهم جوَّز بناءَه من أفعل مطلقًا، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، فخرج نحو: عَسَى وَلَيْسَ، فليس له أفعل تفضيل.

الرابع: أن يكون حَدَثُهُ قابلاً للتفاوت: فخرج نحو: مات وفَنِى، فليس له أفعل تفضيل.

الخامس: أن يكون تامًّا، فخرجت الأفعال الناقصة؛ لأَنها لا تدل على الحدث.

السادس: ألاّ يكون مَنفيًّا، ولو كان النفى لازمًا. نحو: "ما عاج زيد بالدواء" أى ما انتفع به، لئلا يلتبس المنفىّ بالمثبت.

والسابع: ألاّ يكون الوصف منه على أفْعَل الذى مؤنثه فَعْلاء، بأن يكون دالاًّ على لون، أو عيب، أو حِلْية؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التى الوصف منها عَلَى أفْعَل مطلقًا، وعليه دَرَجَ المتنّبى يخاطب الشيب، قال:

*أبْعَد بَعِدْتَ بياضًا لا بياضَ لَهُ * لأنت أسودُ عَيْنِى مِنَ الظُّلَمِ*

وقال الرَضِىّ فى شرح الكافية: ينبغى المنع فى العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرِها، نحو فلان أبْلَهُ من فلان، وأَرْعَنُ وأحْمَقُ منه.

والثامن: ألاّ يكون مبنيًا للمجهول ولو صورةً، لئلا يلتبس بالآتى من المبنى للفاعل، وسُمع شذوذًا هو "أزْهَى مِنْ دِيك"، و"أشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْن" وكلامٌ أخْصَرُ من غيره، مِن زُهِىَ بمعنى تكبر، وشُغِل، واخْتُصِرَ، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل، إن الأول قد ورد فيه زَهَا يَزْهو، فإذنْ لا شُذُوذَ فيه.

4- ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرَّدًا من أل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفردًا مُذكرًا، وأن يُؤْتَى بعده بِمِنْ جارّةً للمفضَّل عليه، نحو قوله تعالى: {لَيُوسُف وَأخُوهُ أحَبُّ إلىَ أبِينَا مِنَّا}، وقوله: {قُلْ إنْ كَانَ آباؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُم وَأزْوَاجُكُم وَعَشِيرَتُكُمْ وَأمْوَالٌ اقْتَرَفتُموهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ}.

وقد تُحذَف مِنْ وَمَدْخولُها نحو: {وَالآخرَةُ خَيْرٌ وَأبْقَى} وقد جاء الحذف والإثبات فى: {أَنَا أكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأعَزُّ نَفَراً}.

الثانية: أن يكون فيه ألْ، فيجب أن يكون مطابقًا لموصوفه، وَألاَّ يُؤْتَى معه بِمِن، نحو محمد الأفضلُ، وفاطمة الفُضْلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهِنْدات الفُضْليات، أو الفُضَّلُ.

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل فى قول الأعشى:

*وَلَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى * وإِنما العزّةُ للكاثر*

فخُرِّج على زيادة "أل" أو أنَّ "مِنْ" متعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبْدَلاً من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة، التُزم فيه الإفراد والتذكير، كما يُلْزمان المجرَّد، لاستوائهما فى التنكير، ولزمت المطابقةُ فى المضاف إليه، نحو الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضلُ رِجال، وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: {وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} فعلى تقدير موصوف محذوف؛ أى أول فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقةُ وعدمُها، كقوله تعالى: {وَكَذلِكَ جَعَلْنَا فى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا}، وقوله: {وَلَتَجِدَنَّهُم أحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ} بالمطابقة فى الأول، وعدمها فى الثانى.

5- وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُرادَ به أن شيئًا زاد فى صفة نفسه، على شئ آخر فى صفته فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسلُ أحْلَى من الخَلّ، والصيفُ أحرُّ

من الشتاء. والمعنى: أن العسل زائد فى حلاوته على الخَلّ فى حُموضته، والصيف زائد فى حره، على الشتاء فى برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحلّه، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: "الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بنى مَرْوان"؛ أى هما العادلان، ولا عدلَ فى غيرهما، وفى هذه الحالة تجب المطابقة وعلى هذا يُخَرَّج قولُ أبى نُوَاس:

*كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقاقِعها * حَصبْاءُ دُرٍّ عَلَى أرْضٍ من الذَّهَبِ*

أى صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العَرُوضيِّين: فاصلة صُغْرى وفاصلة كُبْرَى. وبذلك يندفع القول بلحن أبى نواس فى هذا البيت، اللهمَّ إلا إذا عُلِم أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه؛ لأنه كان يَلْزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

[التعجب]

تنبيهان:

الأول: مِثْلُ اسمِ التفضيل فى شروطه فِعلُ التعجب، الذى هو انفعال النفس عند شعورها بما خفى سببه.

وله صيغتان: ما أَفْعَله، وأَفعِلْ به، نحو ما أحسَنَ الصدقَ! وأحسِنْ به! وهاتان الصيغتان هما المبوّب لهما فى كُتُب العربية، وإن كانت صيغُه كثيرة، من ذلك قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ}! وقوله

عليه الصلاة والسلام: "سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ المؤْمِنَ لاَ يَنْجَسُ حَيًّا ولا مَيِّتاً"!

وقولهم: للهِ درُّهُ فارسا!.

وقوله: *يا جارَتَا ما أنْتِ جارَهْ!*

وأصل أحسِنْ بزيد! أحسَنَ زيدٌ؛ أى صار ذا حُسْن، ثم أريد التعجب من حسنه، فَحُوِّلَ إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء فى الفاعل، لتحسين اللفظ.

وأما ما أفْعَلَه! فإن "ما": نكرة تامة، وَأفْعلَ: فعل ماض، بدليل لحاق نون الوقاية فى نحو: ما أحوجنى إلى عفو الله.

الثانى: إذا أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفى تمييزاً لاسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو فلان أشدُّ استخراجا للفوائد، وما أشدَّ استخراجه، وَأَشْدِدْ باستخراجه.

اسما الزمان والمكان

1- هما اسمان مَصُوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

2- وهما من الثلاثيِّ على وزن: "مَفْعَل" بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضمومَ العين، أو مفتوحَها، أو معتلَّ اللام مطلقا، كمَنْصَر، ومَذْهَب، ومَرْمَى، وَمَوْقَى، وَمَسْعَى، ومَقام، وَمَخَاف، وَمَرْضَى.

وعلى "مَفْعِل" بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً

مطلقاً فى غير معتل اللام، كمجلِس، ومَبِيع، ومَوْعِد، ومَيْسِر، وَمَوْجِل. وقيل إن صحت الواو فى المضارع، كَوَجِلَ يَوْجَل، فهو من القياس الأوَّل.
ومن غير الثلاثيّ: على زنة اسم مفعوله، كمُكْرَم ومُستخْرَج ومُسْتَعان.

ومن هذا يُعْلَمْ أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميميّ واحدة فى غير الثلاثيّ، وكذا فى بعض أوزان الثلاثى، والتمييز بينهما بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.
3- وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن "مَفْعَلة"، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة ذلك الشئ فى ذلك المكان، كمأسَدَة، وَمَسْبَعة، ومَبْطَخَة، ومَقْثَأة: من الأسد، والسبُع، والبطِّيخ، والقِثّاء.
4- وقد سُمِعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجِد: للمكان الذى بُنى للعبادة وإن لم يُسْجَد فيه، والمطْلِع، والمسْكِن، والمنْسِك، والمنْبِت، والمرْفِق، والمسْقِط، والمفْرِق، والمحْشِر، والمجْزِر، والمظِنَّة، والمشْرِق، وَالمغْرِب. وسمع الفتح فى بعضها، قالوا: مَسْكَن، وَمَنْسَك، وَمَفْرَق، وَمَطْلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المجْمِع بالكسر.
قالوا: الفتح فى كلِّها جائز وإن لم يُسْمع.
قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرْصَفِىّ فى [الوسيلة]: هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطًا، وإلا صح الفتح، كقولك اسجُدْ مَسْجَد زيد تَعُدْ

عليكَ برَكَتُه، بفتح الجيم؛ أى فى الموضع الذى سجَد فيه. وقال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجَد، بالفتح لا غير. (ا هـ). فكأنه أوجب الفتح فيه.

اسم الآلة

1- هو اسم مَصُوغٌ من مصدر ثلاثىّ، لِما وقع الفعل بواسطته.

2- وله ثلاثة أوزان: مِفْعال، ومِفْعل، ومِفْعَلة، بكسر الميم فيها، نحو مِفتاح، ومِنشار، ومِقراض، ومِحْلَب، وَمِبْرَد، وَمِشْرَط، وَمِكْنَسة، وَمِقْرَعة، وَمِصْفَاة، وقيل: إن الوَزْن الأخير فرع ما قبله.

وقد خرج عن القياس ألفاظ، منها مُسْعُط، وَمُنْخُل، وَمُنْصُل، وَمُدُقّ، وَمُدْهُن، وَمُكْحُلَة، وَمُحْرُضَة، بضم الميم والعين فى الجميع.

وقد أتى جامدًا على أوزان شَتَّى، لا ضابط لها، كالفأس، والقَدُوم، والسِّكين وَهَلُمَّ جَرًّا.

(التقسيم الثالث للاسم: إلى مذكر ومؤنث) :

وينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث :

1- ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث: فالمذكر كرجل، وكتاب، وكرسىّ.

والمؤنث نوعان: حقيقىّ، وهو ما دلَّ على ذات حِرٍّ، كفاطمة وهند.

ومجازىّ، وهو ما ليس كذلك، كأذُن، ونار، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث فى الفعل، نحو: هذه الشمس

رأيتها طلعتْ، أو ظهور التاء فى تصغيره كأذَينة، أو حذفها من اسم عدده كثلاث آبار.

2- وينقسم المؤنث إلى:

لفظيّ: وهو ما وُضِع لمذكَّر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزَكريَّاء والكُفُرَّى.

وإلى مَعْنَوِيّ، وهو ما كان علما لمؤنث وليس فيه علامة، كَمرْيم وهند وزينب.

وإلى لفظيّ ومعنويّ: وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة، كفاطمةَ، وسَلْمَى، وعاشُوراء، مُسَمَّى به مؤنث.

3- ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحْتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث، فله علامتان.

الأولى: التاء. وتكون ساكنة فى الفعل، نحو قامت هند، ومتحركة فيه، نحو هى تقوم، وفى الاسم، نحو صائمة وظريفة.

العلامة الثانية: الألف. وهى قسمان: مفردة، وهى المقصورة، كحُبْلَى وَبُشْرَى، وغير مفردة، وهى التى قبلها ألف، فتقلب هى همزة، كحمراء وَعَذراء.

(التقسيم الرابع للاسم: من حيث كونه منقوصا، أو مقصورا، أو ممدودا، او صحيحا):

1- ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح.

فالمنقوص: هو "الاسم المعْرَب الذى آخره ياء لازمة مكسورٍ ما قبلها"، كالداعِى والمنادى، فخرج بالاسم: الفعلُ كرَضِيَ، وبالمعرب: المبنيُّ كالذى، وبالذى آخرُه ياءٌ: المقصورُ، وبلازمةٍ: الأسماءُ الخمسة فى حالة الجرِّ، وبمكسورٍ ما قبلها: نحو ظَبْى ورَمْى، فإنه ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو "الاسم المعْرَب الذى آخره ألف لازمة"، كالهُدَى والمصطفَى، فخرج بالاسم: الفعل والحرف، كدَعَا وإلى، وبالمعرَب: المبنىّ، كأنا وهذا وبما آخره ألفٌ: المنقوصُ، وبلازمِه: الأسماءُ الخمسة فى حالة النصب، والمثنى فى حالة الرفع.

والممدود: هو "الاسم المعرب الذى آخِرُهُ همزةٌ تلى ألفًا زائدة" كَصحراء وحمراء.

والصحيح: ما عدا ذلك، كرجل وكتاب.

2- وكل من المقصور والممدود: قياسىّ، وهو موضع نظر الصرفىّ، وسماعىّ،

وهو موضع نظر اللُّغَوِىّ، الذى يَسْرُدُ ألفاظ العرب، ويضع معانيها بإِزائها.

فالمقصور القياسىّ: هو كل اسم معتلّ اللام، له نظيرٌ من الصحيح، ملتَزَمٌ فتحُ ما قبل آخره.

وذلك كمصدر الفعل المعتلّ اللام، الذى على وزن فعِلَ، بفتح فكسر، كالجَوَى والهَوَى والعَمَى، فإنه نظيرُ الفَرَحِ والأَشَرِ والطَّرَب. وكفِعَل بكسر ففتح، فى جمع فِعْلة، بكسر فسكون. وفُعَل، بضم ففتح، فى جمع فُعْلة، بضم فسكون، نحو فِرْية وفِرًى، ومِرْيَة ومِرًى، ومُدْيَة ومُدًى، وزُبْيَة وزُبًى؛ فإن نظيرهما قِرَب بالكسر، وقُرَب بالضم، فى جمع قِرْبة بالكسر وقُرْبَة بالضم.

وكذا كل اسم مفعولٍ معتل اللام، زائد على الثلاثة، كمُعْطىً ومُسْتَدْعًى فإن نظيره مُكْرَم ومستخْرَج.

وكذا أفعل صيغة تفضيل كالأقْصَى، أو لغيره كالأعمى، ونظيرهما من الصحيح الأبعدُ والأعمش.

وكذا ما كان جمعا لفُعْلَى أنثى أفعل، كالدُّنيا والدُّنا. ونظيره الأخْرَى والأخَر.

وكذا ما كان من أسماءِ الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء، على وزن فَعَل بفتحتين، وعلى الوحدة بالتاء، كحَصاة وحصًى، ونظيره مَدْرَة ومَدَر.

وكذا المِفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو مَلْهًى ومَسْعًى، ونظيرُه مَذْهَب ومَسْرَح.

والممدود القياسىّ: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخِر، مُلْتَزَمٌ

فيه زيادة ألف قبل آخره.

وذلك كمصدر ما أَوَّلُهُ همزة وصل، نحو ارْعَوَى ارْعِواء، وابتغَى ابْتِغاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: احمرَّ احمرارًا، واقتدر اقتدارًا، واستخرج استخراجًا.

وكذا مصْدَرُ كلِّ فعل معتلِّ اللام يوازن أفْعَلَ، كأعْطَى إعطاءً، وأملَى إملاء فإن نظيره من الصحيح أكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا.

وكذا كل ما كان مفردًا لأفْعِلة، ككِساء وأكْسِية، ورِداء وأردية، فإن نظيره من الصحيح حمارٌ وأحْمِرة، وسلاحٌ وأسلِحَة.

وكذا كل مصدر لفَعَل بفتحتين دالاً على صوت أو داء، كالرُّغاء: لصوت البعير، وَالثُّغاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصُّراخ، وكالمشاء، فإن نظيره الزُّكام.

والسماعيّ منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعًا: الفتَى: واحد الفِتْيان، والحِجا؛ أى العقل، والسَّنا؛ أى الضَّوء، والثَّرَى؛ أى التراب.

ومن الممدود سماعا الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والحِْذاء بالكسر: للنعل، والفُتاء بالضم: لحداثة السنّ، والسَّناء بفتح السين: للشرف.

وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، كقوله:

لا بدَّ من صَنْعَا وإِن طالَ السَّفَرْ

واختلفوا فى مدّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وحُجتهم قول الشاعر:

*سَيُغْنِينِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى * فلا فقْرٌ يَدُومُ وَلا غِنَاءُ*

(التقسيم الخامس للاسم من حيث كونه مفردا، أو مثنى، أو مجموعا):

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحدٍ، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مُثَنًّى ولا مجموعا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبينة فى النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مُطْلقا، بزيادة ألف ونون، أو ياءِ ونون، كرجلان وامرأتان، وكتابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلمْين، فليس منه كِلا، وكِلْتا، واثنان، واثنتان، وزَوْج، وَشَفْع؛ لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة.

كيفية التثنية

[الصحيح]: إذا كان الاسم الذى تريد تثنيته صحيحًا، أو منزلاً منزلة الصحيح، كرَجل وامرأة، وظبى ودَلوْ، زِدتَ الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظَبْيان.

[المنقوص]: وإذا كان منقوصًا محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رَددتَها فى التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان.

[المقصور]: وإذا كان مقصورًا، وتجاوزتْ ألفُه ثلاثةً، قلبتها ياءً كحُبْلَى ومستدعَى، فتقول: حُبلَيان ومستدعَيَان. وشذَّ: قَهْقَران وَخوْزلان بالحذف، فى تثنية قَهْقَرى وَخَوْزَلى. وكذا تُقْلب ألفه ياء إذا كانت ثالثة مبدلة منها، كفَتَيان وَرَحَيَان فى فَتًى ورحى

[الممدود]: وإذا كان ممدودًا، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقرَّاءان ووُضَّاءَان، فى تثنية قرَّاء ووُضَّاء، الأول الناسك، والثانى وضئ الوجه. ويجب قلبهما واوا، إن كانت للتأنيث، كحمراوان وصحراوان، فى حمراء وصحراء ، وإذا كانت همزته للإلحاق، كعِلْباء ترجَّح القلب على التصحيح

3- والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكَّر سالم، ومؤنثٍ سالم، وجمع تكسير.

فجمع المذكر السالم: هو لفظ دل على أكثر مِن اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزيدون والصالحون، والزيدين والصالحين.

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم

[الصحيح]: إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحًا زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه بدون عمل سواها.

[المنقوص]: وإذا كان منقوصًا حذفت ياؤه، وضُمَّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فتقول: القاضُون والداعُون، أو القاضِين والداعِين، أصلهما القاضِيون والداعِيُون والقاضِيينَ والداعِيين. وسيأتى سبب الحذف فى الْتقاء الساكنين.

[المقصور]: وإن كان الاسم مقصورًا حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: {وأنتمُ الأعْلَوْنَ} {وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المصْطَفَيْنَ}، أصلهما: الأعْلَوُوْنَ والمصْطَفَوِين.

[الممدود]: وحكم الممدود فى الجمع، حكمه فى التثنية، فتقول فى وُضَّاء: وُضَّاءُون، وفى حَمْراءَ عَلَمًا لمذكر: حَمْراوُون، ويجوز الوجهان فى نحو: عِلْباء وكِساء عَلَمين لمذكر

<u>وجمع المؤنث السالم</u>: ما دل على أكثر مِن اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفرده، كفاطمات وزينبات.

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالما

إذا كان المفرد بلا تاء، كزينب ومَرْيَم، زدتَ عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول: زَينبات ومَرْيَمات.

وإذا كان مقصورًا: عومل معاملته فى التثنية، فتقول: فَتَيَات، وحُبْلَيات، ومُصْطَفَيات، ومتَيَات: فى فتىً، وحُبْلَى، ومصطفَى، ومَتَى "مسمًّى بها مُؤنث"، وتقول: عَصَوات، وإذَاوَات، وإلَوَات، فى عصا وإذا وإلى "مسمًّى بها مُونَّث".

وكذا إن كان ممدودًا أو منقوصًا، فتقول: صَحْرَاوات وَقُرَّاءات، وعِلْبَاوَات، أو علباءات، وكساءات أو كساوات. وتقول فى قاض "مسمى به مؤنثٌ": قاضيات.

وإذا كان المفرد مختومًا بالتاء زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضًا من أصل، كأخْت وبنْت وعِدة، حُذِفت منه فى الجمع، فتقول: فاطمات، وخديجات، وبَنات، وأخَوات، وعِدَات.

ومتى كان المفرد اسمًا ثلاثيًا، سالم العين ساكنها، مؤنثًا، سواءٌ ختم بتاء أو لا، جاز فى عين جمعه المؤنث الفتحُ، والتسكينُ، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإتباع، وأما قول بعض العُذْريين:

*وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فأَطَقْتُهَا * وَمَا لِى بِزَفْرَاتِ الْعَشِىِّ يَدَانِ*

بتسكين فاء زَفرات: فضرورة.

أو كانت لامُ مضمومِ الفاء ياءً كدُمْية، أو لامُ مكسورها واوًا كَذِروة، فيمتنع الإتباع، فنحو دَعْد وَجَفْنة بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح فى الجمع، ونحو جُمْل وبُسْرة بالضم، وهِند وكِسْرة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو دُمْية بالضم، وذِرْوة بالكسر، يمتنع فيه الإتباع، وشذ جِروات، بكسر الراء.

أما الصفة كضخمة، أو الرباعىّ كزينب، أو معتل العين كجُور، أو مضعفها كجنة بتثليث الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين فى

الجمع.

جمع التكسير

هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده، **تغييرًا مقدرًا** كفُلْك، بضم فسكون، للمفرد والجْمع، فزنته فى المفرد كزنة قُفْل، وفى الجمع كزنة أسْد، وكهِجان لنوع من الإبل، ففى المفرد ككتاب، وفى الجمع كرِجال. أو **تغييرًا ظاهرًا**، إما بالشكل فقط، كأُسْد بضم فسكون، جمع أسدَ بفتحتين. وإما بالزيادة فقط، كصِنوان، فى جمع صِنو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كتُخَم فى جمع تُخَمة بضم ففتح فيهما. وإما بالشكل والزيادة كرِجال بالكسر، فى جمع رَجل بفتح فضم. وإما بالشكل والنقص كَكُتب بضمتين. فى جمع كتاب بالكسر. وإما بالثلاثة، كغِلمان بكسر فسكون، فى جمع غلام بالضم.

أما التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقضيه القسمة العقلية، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عامٌّ فى العقلاء وغيرهم، ذكورًا كانوا أو إناثًا.

وأبنيته سبعة وعشرون، منها أربعة للقِلة، والباقى للكثرة.

والجْمعان قيل إنهما مختلفان مبدأ وغاية، فالقلة: من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة: من أحد عشر إلى ما لا نهاية له. وقيل: إنهما متفقان مبدأ لا غاية،

فالقلة: من ثلاثة إلى عشرة. والكثرة: من ثلاثة إلى ما لا نهاية له.
وإنما تعتبر القلة فى نكرات الجْموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة للقلة والكثرة

جموع القِلَّة

الأول: أفْعُل، بفتح فسكون فضم: ويطرَّد فى:

1- كل اسم ثلاثى صحيح الفاء والعين ولم يضاعَف، على وزن فَعْل، بفتح فسكون، ككلْب وأكْلُب، وظَبْى وأظْبٍ، ودَلْو وأَدْلٍ

وشذ: أوْجُه، وأكُفّ، وأعْيُن ، وأثْوُب، وأسْيُف

2- وفى اسم رباعىّ مؤنّث بلا علامة، قبل آخره مدّ، كذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذ أفْعُلٌ فى مكانٍ، وغُرابٍ، وشهابٍ، من المذكر.

الثانى: أفْعَال، بفتح فسكون. ويكون جمعًا لكل ما لم يَطرَّد فيه أفْعُلٌ السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحِمْل بكسر فسكون وأحمال، وصُلْب بضم فسكون وأصلاب، وباب وأبواب، وسبَب بفتحتين وأسباب، وكَتِف بفتح فكسر وأكتاف، وعَضُد بفتح فضم وأعضاد، وجُنُب بضمتين وأجناب، ورُطَب بضم ففتح وأرطاب، وإبِل بكسرتين وآبال، وضِلَع بكسرٍ ففتح وأضلاع، وشذ أفراخ كما شذّ أحمال جمع حَمْل، بفتح فسكون، فى قوله

تعالى: {وَأولاتُ الأحْمَالِ أجَلُهُنَّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}.

الثالث: أفْعِلَة، بفتح فسكون فكسر.

ويطرِّد فى كل اسم مذكرَّ رُباعىّ قبل آخره مدّ، كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وَيُلْتزَم فى فِعَالٍ، بفتح أوله أو كسره، مضعَّف اللام أو معتلها، كَبَتَاتٍ وأبِتَّة، وزِمام وأَزِمَّة، وقِباء وأقبية، وكِساء وأكِسية، ولا يُجمعان على غيره إلا شذوذًا.

الرابع: فِعْلة، بكسر فسكون.

ولم يطرِّد فى شئ، بل سمع فى ألفاظ، منها شِيخة جمع شيخ، وثِيْرة جمع ثوْر، وفِتية جمع فَتًى، وصِبْية جمع صَبِيّ وَصَبِيّة، وغِلْمة جمع غُلام، و ثِنْية جمع ثُنْيٍ بضم الأول أو كسره، وهو الثانى فى السيادة.

جموع الكثرة

الأول: فُعْل، بضم فسكون:

وينقاس فى أفْعَلَ ومُؤنّثِه فَعْلاء صِفتين، كحُمْر بضم فسكون، فى جمع أحمر وحمراء.

وكما يكون جمعًا لأفْعَل الذى مؤنثه فَعْلاء، يكون جمعًا أيضًا لأفعل الذى لا مؤنث له أصلاً، كأكْمَر لعظيم الكَمَرَة، وآدَر بالمد لعظيم الخُصية، وكذا لفَعلاءِ الذى لا أفعل له كَرَتْقاء.

الثانى: فُعُل، بضمتين:

ويطَّرد فى وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كغفور وغُفُر، وصَبور وصُبُر. وفى

كل اسم رُباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخِر، مذكرًا، كان أو مؤنثًا، كقَذَال بالفتح، وجمع جِمَاع مؤخَّر الرأس، وقُذُل، وحِمار وَحُمُر، وكُرَاع بالضم وكُرُع، وقضيب وقُضُب، وَعمود وعُمُد.

ويشترط فى مفرده أيضًا ألاّ يكون مضعَّفًا مَدّته ألف.

ثم إن كانت عين هذا الجْمع واوًا وجب تسكينُها، كَسُوْر وسُوْك جمعَيْ سِوار وسِواك، وإلا جاز ضمها وتسكينها، نحو قُذُل بضمتين، وقُذْل بالسكون، وسُيُل بضمتين، وسِيْل بكسر فسكون، جمع سَيال: اسم شجر له شوك، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بِيْض فى جمع أبيض.

الثالث: فُعَل بضم ففتح:

ويطرد فى اسم على فُعْلة بضم فسكون، وفى فُعْلى بضم فسكون أنثى أفعل، كغُرْفة ومُدْية وحُجّة. وكصُغْرَى، وكُبْرَى، فتقول فيها: غُرَف، ومُدًى، وحُجَج، وصُغَر وكُبَر. وشذَّ فى بُهْمة بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع: بُهَم، كما شذ جمع رُؤْيا بضم الأوَّل، ونَوْبة وقَرْية بفتح أوَّلهما، ولِحْيَة بكسره، وتُخَمة بضم ففتح، على فُعَل، للمصدرية فى الأوَّل، وانتفاء ضم الفاء فى الثلاثة بعده، وفتح عين الأخير.

الرابع: فِعَل، بكسر ففتح:

ويطَّرد فى اسمٍ على فِعْلة بكسر فسكون، كحِجَّة وحِجج، وكِسْرة وكِسَر، وفِرْية، وهى الكذب، وفِرَى. وسُمِع فى حِلية ولِحْيَة بكسر أوَّلهما: حُلىً وَلُحًى بضمه، كما سمع فى فُعْلة بضم فسكون: فِعَل بكسر ففتح، كصُورة وصِوَر.

الخامس: فُعَلَة، بضم ففتح:

ويطَّرد فى وصفِ عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كقاضٍ وقضاة، وَرَامٍ ورُماة، وغاز وغُزَاة.

السادس: فَعَلة، بفتحات:

ويطَّرد فى وصف مذكر عاقل صحيح اللام ككاتب وكَتَبة، وساحر وسَحَرة، وبائع وباعة، وصائغ وصاغَة، وبارٍّ وبَرَرة

السابع: فَعْلَى، بفتح فسكون ففتح:

ويطَّرد فى وصفٍ دالٍّ على هلاك، أو توجُّع، أو تشتُّت، بزنة فَعِيل، نحو قتيل وقَتْلَى، وجريح وجَرْحَى، وأسير وأسْرَى، ومريض ومَرْضَى.

أو زنة فَعِل بفتح فكسر، كزَمِن وزَمْنَى، أو زنة فاعل، كهالك وهَلْكَى، أو زنة فَيْعِل بفتح فسكون فكسر، كميت ومَوْتَى، أو زنة أفعَل كأحمَقَ وَحَمْقى، أو زنة فَعْلان، كعطشان وعَطْشَى.

الثامن: فِعَلَة، بكسر ففتح:

وهو كثير فى فُعْل بضم فسكون اسمًا صحيح اللام، كقُرْط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجة، وكُوز وكِوَزة، ودُبّ ودِبَبة. وقلَّ فى اسم صحيح اللام على فَعْل بفتح فسكون: كغَرْد (بالغين المعجمة لنوع من الكمأة) وغِرَدَة، أو بكسر فسكون: كقِرْد وقِرَدة.

التاسع: فُعَّل، بضم الأول، وتشديد الثانى مفتوحًا:

ويطَّرد فى وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحَىْ اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة، تقول فى الجمع: رُكَّع وصُوَّم. وندر فى معتلها كغازٍ وغُزَّى، كما ندر فى فَعيلة وفُعَلاء بضم ففتح، كخَريدة وخُرَّد، ونُفَسَاء ونفَّس.

العاشر: فُعَّال، بضم الأول، وفتح الثانى مشدَّدًا.

ويطَّرد كسابقه فى وصف على فاعل، فيقال: صائم وصوَّام، وقارئ وقرَّاء، وعاذل وعُذَّال، وندر فى وصف على فاعلة، كصُدَّاد فى قول القُطامىّ:

*أبْصَارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مائلةٌ * وقد أَراهُنَّ عنى غيْرَ صُدَّادِ*

كما ندر فى المعتل، كغازٍ وغُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

الحادى عشر: فِعَال، بكسر ففتح مخففا: ويطَّرد فى ثمانية أنواع:

الأول والثانى: فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل كلْب وكلْبة وكِلاب، وصعْب وصَعْبة وصِعاب، وتُبدل واوُ المفرد ياء فى الجمع، كثَوْب وثِياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كضيْف وضِياف، ويَعْر ويِعار، وهو الجَدْى يُرْبط فى زُبْية الأسد.

الثالث والرابع: فَعَل وفَعَلة، بفتحتين اسمين صحيحى اللام، ليست عينهما ولامهما من جنس، نحو جَمَل وجِمال، ورَقَبة ورِقاب.

الخامس: فِعْل، بكسر فسكون اسمًا كقِدْح وَقِداح، وذِئْب وَذِئاب، ونِهْى، وهو الغدير، ونِهاء.

السادس: فُعْل، بضم فسكون اسمًا غير واوىِّ العين، ولا يائىّ اللام، كرُمْح ورِماح وجُبٍّ وجِباب.

السابع والثامن: فَعيل وفَعيلة، وَصْفيَ باب كَرُم، صحيحى اللام، كظريف وظريفة وَظِراف. وتلزم هذه الصغية فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجْمع على غيرها، كطويل وطويلة وطِوال.

وشاعت أيضًا فى كل وصف على فَعْلان بفتح فسكون للمذكر، وفَعْلَى للمؤنث، وفُعلان بضم فسكون له وفُعْلانة لها، كغَضْبان وغَضْبَى وغِضاب، وعطْشان وعطْشَى وعِطاش، وكخُمْصان وخُمْصانة وخِماص.

الثانى عشر: فُعُول، وبضمتين:

ويطَّرد فى اسم على فَعِل، بفتح فكسر، ككَبِد وكُبُود، وَوَعِل ووُعُول، ونَمِر ونُمور.

وفى فَعْل اسما ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء، نحو كَعْب وكعُوب، وَجُنْد وَجُنُود، وضِرْس وَضُرُوس.

ويشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واواً كحوض وحُوت، ولا لام المضموم ياء كمُدْى. وشَذّ فى نُؤْى: وهى الحفرة تُجعل حول الخباء، لوقايته من السيل نئِىّ، ولا مضعفا كخُف. ويُحفظ فى فَعَل بفتحتين كأسَد وأسود، وذَكَرَ وذُكور، وَشجَن، وهو الحزن، وشُجون.

الثالث عشر: فِعْلان، بكسر فسكون:

ويَطَّرد فى اسم على فُعالٍ بالضم، كغُراب وغِرْبان، وغُلاَم وغِلمان، أو فُعَل بضم ففتح كصُرَد وصِرْدان. وبه يُسْتَغْنَى عن أفعال فى جمع هذا المفرد. أو فُعْل بضم الفاء أو فتحها واوىّ العين الساكنة، كحُوت وَحِيتان، وكُوز وَكِيزان

وتاج وَتِيجان، ونار وَنِيران. وَقلّ فى نحو: غَزَالٍ غِزلان، وفى خروف خِرْفان، وفى نِسْوة نِسْوان.

الرابع عشر: فُعْلان بضم فسكون.

وَيكثر فى اسم على فَعْل بفتح فسكون، كظَهْر وَظهْران، وَبَطْن وَبُطْنان، أو على فَعَل بفتحتين صحيح العين وَليست هى ولامه من جنس واحد، كذَكَر وذُكْران، وَحَمل بالمهملة، وهو ولد الضأن الصغير وحُمْلان، أو على فَعيل كقضيب وقُضْبان، وغَدِير وغُدْران. وقَلَّ فى نحو: راكب رُكْبان، وفى أَسْود سُودَان.

الخامس عشر: فُعَلاء، بضم ففتح ممدودًا.

ويطَّرد فى وصف مذكر عاقل، على زنة فعيل بمعنى فاعل، غير مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واوىّ العين، نحو كرِيم وكُرَماء، وبخيل وبُخَلاء، وظريف وظُرَفاء. وشَذّ أسيرٌ وأسَرَاء، وقَتِيلٌ وُقتَلاء؛ لأنهما بمعنى مفعول.

أو بمعنى مُفْعِل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤْلِم، تقول فيهما: سُمعاء وألَماء، أو بمعنى مُفاعِل، كخُلطاء وَجُلَساء، فى خَلِيط بمعنى مُخَالِط، وَجَلِيس بمعنى مجالِس: أو على زِنة فاعل دالاً على معنى كالغريزة، كصالح وصُلَحاء، وجاهِل وجُهَلاء. وشَذَّ: شُجَعاء فى شُجاع، وجُبناء فى جَبَان، وسُمَحاء فى سَمْح، وَخُلَفَاء فى خليفة؛ لأنها ليست على فَعِيل ولا فاعل.

السادس عشر: أفْعِلاء، بفتح فسكون فكسر:

ويَطَّرد فى مُفْرد سابقه الأول، وهو فعيل، لكِنْ بشرط أن يكون معتلَّ اللام أو مضعفًا، كغنىّ وأغنياء، ونبىّ وأنبياء، وشديد وأشِدّاء، وعزيز وأعِزّاء، وهو لازم فيهما. وشذ فى نَصِيب أنْصِباء، وفى صديق أصْدقاء، وفى هَيِّن أَهْوِناء؛ لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعفة.

السابع عشر: فَواعِل:

ويطَّرد فى فاعِلةٍ اسمًا أو صِفة، كناصية ونواص، وكاذبة وكواذب، وفى اسم على فَوْعَل، بفتح فسكون ففتح، أوْ فَوْعَلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما. أو فاعِل بفتح العين أو كسرها، كجَوْهَر وجواهر، وصَوْمعة وصوامع، وخاتَم وخواتِم، وكاهِل وكواهل. أو فاعِل بكسر العين وصفًا لمؤنث، كحائض وحوائض، وحامل وحوامل؛ أو لمذكر غير عاقل كصاهلٍ وصواهل، وشاهقٍ وشواهق. وشذ فى فارسٍ: فوَارس، وفى ناكسٍ بمعنى خاضع: نَوَاكس، وفى هالِكٍ: هَوَالك. ويطرد أيضًا فى فاعِلاءَ، بكسر العين والمدّ، كقاصِعاءَ وَقَواصِع، ونافقاءَ ونَوَافق.

الثامن عشر: فَعَائل، بالفتح وكسر ما بعد الألف:

ويطرد فى رُباعىٍّ مؤنث، ثالثه مَدَّة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى، كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذُؤابة وذوائب، وحَلوبة وحلائب، وشِمال بالكسر، وشَمال بالفتح: ريح تهب من

جهة القطب الشمالىّ، وشَمائل، وَعجُوز وعَجائز، وسعيد علم امرأة وسعائد، وحَبَائَر، وجَلُولاء: قرية بفارس، وجَلائل.

ويُشْتَرَط فى ذى التاء من هذه الأمثلة: الاسميةُ، إلاَّ فَعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشذ ذَبيحة وذبائح. وندر فى وَصِيد: وهو اسم للبيت أو فنائه: وَصَائد، وفى جزُور: جزائر، وفى سماء، اسم للمطر: سمائى.

التاسع عشر: فَعَالِى، بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: فَعَالَى، بفتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان فى أشياء، وينفرد كل منهما فى أشياء.

فتشتركان فى فَعْلاء اسمًا كصَحْراء، أو صفة لا مذكر لها كعذراء، وفى ذى الألف المقصورة للتأنيث كحبلَى، أو الإلحاق، كذِفْرًى بكسر الأول: اسم للعظم الشاخص خلْف أذُن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وعَلْقًى بفتح الأول: اسم لنبت، فتقول فى جمعها صحارٍ وصحارَى، وعَذارٍ وعَذَارَى، وَحَبَالٍ وَحَبَالَى، وذَفارٍ وَذَفارَى، وعَلاقٍ وعَلاقَى.

وتنفرد "الفَعالِى" بكسر اللام فى أشياء: منها فَعلاة بفتح فسكون، كمَوْماة: اسم للفلاة الواسعة التى لا نبات بها، وفِعْلاة بالكسر كسِعْلاة، اسم لأخبث الغِيلان، وفِعْلِية بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء كهِبْرية، وهو ما يعلق بأصول الشَّعَر كنخالة الدقيق، أو ما يتطاير من زَغَب القُطْن والريش؛ وفَعْلُوة بفتح فسكون فضم كعَرقُوَة، اسم للخَشبَة المعترِضة فى فم الدلو، وما حذف أوّلُ زائديه كحبنطًى: اسم لعظيم البطن، وقَلَنْسُوة لما يُلْبَس على الرأس،

وبُلَهْنِيَة، بضم ففتح فسكون فكسر: اسم لِسِعَة العيش، وحُبَارَى بضم الأول، تقول فى جمعها: مَوَامٍ، وسَنعَالٍ، وهَبَارٍ، وَعَرَاقٍ، وَحَبَاطٍ، وَقَلاَسٍ، وَبَلاهٍ، وَحَبارٍ.

وينفرد "الفَعَالَى" بفتح اللام فى وصف على فَعْلان، كعطشانَ وغضْبان، أو على فَعْلَى بالفتح كعطْشَى وَغَضْبَى، تقول فى الجمع: عَطَاشَى وَغَضَابَى. والراجح فيهما ضم الفاء كسُكارى.

ويحفظ المفتوح اللام فى نحو حَبِط بفتح فكسر وَحَبَاطَى، ويتيم ويَتَامَى وَأَيِّم، وهى الخالية من الزوج وأيَامَى، وطاهِر وطَهَارَى، فى قول امرئ القيس:

ثيابُ بنى عَوْف طَهارَى نقِيَّةٌ

وفى شاةٍ رئيسٍ: إذا أصيب رأسها، ورآسَى. ويُحفظ المضموم فى نحو قديم وقُدَامى، وأسير وأسارَى.

الحادى والعشرون: فَعَالِيّ، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء:

ويطرد فى كل ثلاثى ساكن العين، زيد فى آخره ياء مشدَّدة، ليست متجدَّدة للنسب، ككُرسيٍّ وبُخْتِيّ وَقُمْرِيّ، بالضم، أو لنسب تُنُوسِيَ كَمَهْرِيّ، تقول فى جمعها: كراسِيّ، وَبَخاتِيّ، وقمَارِيّ، وَمَهَارِيّ. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسيّ، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشذّ قَبَاطِيّ فى قُبطيّ لأن ياءه للنسب، والقِبط: نصارَى مصر. ويُحْفَظ فى إنسان، وَظربان بفتح فكسر، إذ قد سمع أناسيُّ وَظَرَابِيُّ، وليسا جمعًا لإنسيٍّ وَظِرْبِيّ بل أصلهما: أناسينُ وضرابينُ،

قلبت النون فيهما ياء، وأدغمت الياء فى الياء. وَسُمِع فى عَذْراء وَصحْراء تقول فيهما: عذَارِىُّ وَصَحَارِىّ.

الثانى والعشرون: فَعَالِلُ:

ويطرد فى الرُّباعِىّ المجرَّد ومزيده، وكذا فى الْخماسىّ المجرّد ومزيده، فتقول فى جعْفَر وبُرْثُن وَزبْرِج: جعافِر، وَبَرَاثِن، وزَبارِج. أما الخماسىّ فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حُذِف الخامس كسَفَرْجل، تقول فيه: سَفَارِج، وإن أشبه الزائد فى اللفظ أو المخرَج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول فى نحو خَدَرْنَق بوزن سفَرْجل، اسم للعنكبوت، وفى فرزدق بوزنه أيضًا: خَدَارِقُ أو خَدَارِنُ، وفَرَازِقُ أو فرازِدُ؛ إذ النون فى الأول من حروف الزيادة، والدال فى الثانى تشبه التاء فى المخرج، وتقول فى مزيد الرُّباعِىّ نحو مُدَحْرِج: دَحارِج بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر لِينا فلا يُحْذَف، ثم إن كان اللين ياءً صحّ، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفا أو واوًا قلب ياء نحو سِرْداح، وهى الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديح وعصافير، وفى مزيد الخماسى: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول فى قِرْطَبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح: للداهية، وَقَبَعْثَرَى: قراطِب وقباعِث.

الثالث والعشرون: شِبْه فَعَالِل:

وهو ما ماثله عَدَدًا وهيئة، وإن خالفه زِنة، وذلك كمفاعِل، وفوَاعِل، وفياعِل، وأفاعِلة. ويطرّد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم ، ولا يُحْذَف الزائد إن كان واحدًا، كأفضلَ ومَسْجدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وَعَلْقى، بل يُحذَف ما زاد عليه، سواء كان واحدًا كما فى نحو منطلق، أو اثنين كما فى نحو مستخرج، ويُؤْثَر بالبقاء ما له مزِيَّة على الآخر، معنىً ولفظاً كالميم، فيقال: مَطالِق وَمَخارج، لا نَطَالق وسَخَارِج أو تَخَارِج، لفضْل الميم، بتصدّرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء؛ لأنها تدلُّ على اسمَىْ الفاعل والمفعول

التصغير

وهو لغة: التقليل، واصطلاحا: تغيير مخصوص يأتى بيانه، وقد سبق أنه من الملحق بالمشتقات؛ لأنه وصف فى المعنى.

وفوائده: تقليل ذات الشئ أو كميته، نحو: كليب ودريهمات. وتحقير شأنه، نحو: رُجَيل. وتقريب زمانه أو مكانه، نحو: قُبَيل العصر، وبُعَيد المغرب، وفُوَيق الفَرْسخ، وتُحَيْتَ البَرِيد. أو تقريب مَنزلته نحو صُدَيِّقى أو تعظيمه نحو قول أوْس بنِ حَجَر:

*فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرَّأس لم تكُن * لِتبْلُغَهُ حتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلاَ*

وزاد بعضهم التمليح نحو: بُنَية وحُبيب، فى بنت وحبيب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

وشرط المصغر:

1- أن يكون اسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله:

*يا ما أميْلِحَ غِزْلانَا شَدَنَّ لنَا * مِن هَؤْلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ والسَّلَمِ*

2- وألاَّ يكون متوغلا فى شبه الحرف، فلا تصغر المضْمَرات ولا المبْهمَات، ولا مَنْ وكيْفَ ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذّ، كما سيأتى.

3- وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغّر نحو كُمَيت وَشُعَيب؛ لأنه على صيغته، ولا نحو مُهَيْمِن وَمُسَيْطِر؛ لأنهما على صيغة تشبهه.

4- وأن يكون قابلا للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأى سيبويه.

وأبنيته ثلاثة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، كفُلَيْس، وَدُرَيْهِم، وَدُنَيْنِير، وضع هذه الأمثلة الخليل. وقال: عليها بُنِيت معاملة الناس.

والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفىّ، ألا ترى أن نحو أحَيْمِر وَمُكَيْرِم وَسُفَيرج: وزنها الصرفى أفَيْعِل، وَمُفَيْعل، وَفُعَيْلِل، وأما التصغير فهو فُعَيْعل فى الجميع.

والأصل فى تلك الأبنية "فُعَيْل" وهو خاص بالثلاثىّ، ولا بد من ضم الأوّل ولو تقديرًا، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمَّى ياء التصغير.

وَيُقْتَصر فى الثلاثى على تلك الأعمال الثلاثة وإن كان المصغر متجاوزًا

الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء "فُعَيْعِل" كجعيفِر فى جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لِين قبل الآخِر: فإن كان ياء بقى كقنديل، فتقول فيه قُنَيْدِيل، وإلاّ قلب إليها، كمصيبيح وعُصيفير. فى مصباح وعصفور، وهو بناء "فُعَيْعِيل".

ويُتَوَصَّل إلى هذين البناءين بما تُوُصَّل به إلى بناء فَعالِل وفَعاليل فى التكثير من الحذف وجوبًا، أو تخييرًا، فتقول فى سفرجَل وفَرزدق، ومستخرج، وألندد، ويلندد، وحَيزبون: سُفَيْرِج، وفُرِيزِد أَوفُرَيزِق، ومُخَيْرِج، وكما جاز فى التكسير تعويضُ ياء قبل الآخِر مما حُذِف، يجوز هنا أيضًا، فتقول: سُفِيرج وسفيريج، كما قلت فى التكسير: سَفَارِج وسفَاريج،

وما جاء فى بابى التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشّاذٌ، ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحُبْلى، وما قبل المِدَّة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء، وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس، وما قبل ألف فَعْلان الذى لا يُجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب فى هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة، ولبقاء أَلِفَىْ التأنيث وما يشبههما فى منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شُجَيرة وحُبَيلى، وحُمَيراء، وأجيمال، وأفيراس، وسُكيران، وعُثيمان

[تصغير الترخيم]

واعلم أن عندهم تصغيرًا يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيْل وَفُعَيْعِل؛ لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزائد.

فيصغر الثلاثيّ الأصول على فعَيْل، مجرَّدًا من التاء، إن كان مسماه مذكرًا، كحُمَيد فى حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحمَّاد وحمدان وحَمُّودة، ولا التفات إلى اللبس ثِقةً بالقرائن، وإلا فبالتاء كحُبَيلة وسويدة فى حبلى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال فى تصغيرهما: حُيَيْض وطُلَيْق من غير تاء؛ لكونه فى الأصل وصف مذكر، أى شخص حائض أو طالق، فإن صغَّرتهما لغير ترخيم، قلت: حُويِّض بشدّ الياء، وطُويلِق، بقلب ألفهما واوًا، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعىّ: فيصغر على فُعَيْعِل كقُرَيْطِس وَعُصيفر فى قِرطاس وعُصفور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيما على بُرَيْه وسُمَيْع، ولغير ترخيم على بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، أو على أبَيْرَه وأسَيْمَع، على الخلاف فى أن الهمزة أو الميم واللام أوْلى بالحذف. ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

النَّسَب

وسماه سيبويه: الإضافة، وابن الحاجب: النّسبة بكسر النون وضمها ، ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظىّ، ومعنوىّ، وحُكْمِىّ.

فالأول: زيادة ياء مشددة فى آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصرىّ، وشامىّ وعراقىّ.

والثانى: صيرورته اسمًا للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد، كقولك: زيد قرشىّ أبوه، وأمه مصريّة.

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء فى الآخِر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسىّ أو للنسب كشافعىّ، كراهية اجتماع أربع ياءات.

الثانى: تاء التأنيث، تقول فى النسبة إلى مكة: مكىّ، وقول العامة: خليفتِىّ فى خليفة، وخَلْوَتِىّ فى خَلْوة لَحْن، والصواب خَلَفِىّ وخَلْوِىّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعدًا مطلقًا، أو رابعة متحركًا ثانى كلمتها: فالأولى ألف التأنيث كحُبارى: لطائر، أو الإلحاق: كحَبَرْكَى مُلْحَق بسفرجل: للقُراد، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة، تقول فى النسبة إليها: حُبَارِىّ وَحَبَرْكِىّ ومصطفىّ. والثانية: ألف التأنيث خاصةً كجمَزَى: للحمار السريع، تقول فى النسبة إليه جَمَزِىّ.

فإن سكن ثانى كلمتها جاز حذفها وقلبها واوًا سواء كانت للتأنيث كحُبْلى، أو للإلحاق كعَلْقًى، اسم لنبت، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كَملْهًى من اللهو، تقول فيها: حُبْلِىّ أو حُبْلَوِىّ، وعَلْقِىّ أو عَلْقَوِىّ، ومَلْهِىّ أو مَلْهَوِىّ. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو

نحو: حُبْلاوِىّ.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمعتدى، أو سادسة كالمستعْلِى، تقول فيهما: المعتدِىُّ والمستعلِىّ. أما الرابعة كالقاضى فكألف نحو مَلْهًى، تقول: القاضِىّ والقاضَوِى، والحذف أرجح. وأما الثالثة كالشجى والشذِى فيجب قلبها واوًا، كألف نحو فَتى وعَصًى، تقول: شَجَوِىّ وَشَّذَوِىّ، كما تقول فَتَوِىّ وعَصَوِىّ، ولا تقلب الياء واوًا إلا بعد قلبها ألفًا، ويُتَوصَل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق فى مَرْمِىّ.

وإذا نسَبْتَ إلى فَعِل، مكسور العين، مثلث الفاء، كنَمِر ودُئِل وَإبِل، فتَحْتَ عينه فى النسب، تقول: نمرىّ، ودُؤَلِىّ وَإبَلِىّ، وقال بعضهم: يجوز فى نحو إبل إبقاء الكسرة إتباعاً.

الخامس والسادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْن إذا أعربا بالحروف، تقول: زَيْدىّ فى النسب إلى زيدانِ وزيدُونَ. وأما من أجرى المثنى عَلَمًا مجرى سَلْمان فى المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول: زَيْدَانى، ومن أجرى المذكر مجرى غِسْلين، فى لزوم الياء والإعراب على النون منونة، يقول فيه: زَيْدِينِىّ، ومن جعله كهارونَ فى المنع من الصرف للعلمية وشبه العُجمة مع لزوم الواو، أو كعُرَبُون فى لزومها منونًا، أو كالماطرونَ: اسم قرية بالشام فى لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول فى الجميع: زَيْدُونِىّ أما جمع المؤنث السا لم، فنحو تَمرات جمعًا، ينسب إلى مفرده ساكن الميم، وعلمًا مفتوحها، سواء حُكى أو مُنع، وذلك للفرق بين النسب

إليه مفردًا وجمعًا، وأما نحو ضَخْمات فألفه كألف حُبْلى بجامع الوصفية.

ويجب الحذف فى ألف هذا الجمع خامسةً فصاعدًا، سواء كان من الجموع القياسية كمسلمات، أو الشاذة كسُرادقات، تقول: فيها مُسْلِمِىّ وَسُرادِقِىّ.

ويجب حذف ستة أخرى متصلة بالآخِر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال فى نحو طيِّب وَهَيِّن: طَيْبِىّ وهينِىّ

ثانيها: ياء فَعِيلة بفتحٍ فكسر، صحيح العين غير مضعَّفها، كحنيفة وحنَفِىّ، وصحيفة وصَحَفِّى، بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة،.

أما معتل العين كطويلة، أو مضعَّفها كجليلة، فلا تحذف ياؤهما، تقول فيهما: طَوِيلىّ، وجَلِيلىّ.

ثالثها: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعفتها، كجُهَيْنة وَقُرَيْظة، تقول فى النسبة إليهما: جُهَنِىّ وَقُرَظَىّ بحذف التاء، ثم الياء، وعُيَنِىّ وَقُوَمِىّ، فى عُيَيْنة وقُوَيمة كذلك، مع بقاء ضم الفاء؛ إذ لا يترتب عليها إعلال العين.

رابعها: واو فَعُولة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غيرَ مضعفتها، كشَنُوءَة؛ تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور: شَنَئِىّ، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة.

خامسها: يا فَعِيل، بفتحٍ فكسر، يائىّ اللام أو واويها، كغَنِىّ وعَلِىّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: غَنَوِىٌّ وَعَلَوِىّ.

سادسها: ياء فُعَيل، بضم ففتح، المعتلّ اللام كقُصَىّ. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: قُصَوِىّ، فإن صحت لام فعِيل وفُعَيل، كعَقيل وعُقَيل، ولم يحذف منهما شئ، وشذَّ فى ثَقيف، وقُرَيش، وهُذَيل: ثَقَفىّ، وقُرَشِىّ، وهُذَلِىّ.

وحكم همزة الممدود هنا كحكمها فى التثنية، فتسلم إن كانت أصلا، كقُرَّائِىّ فى قُرَّاء، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود التصحيح. وتقلب واوًا إن كانت للتأنيث كحَمْرَاوِىّ وصَحْرَاوِىّ، فى حمراء وصحراء، وشذّ قلبها نونا فى صَنْعانىّ وبَهْرانِىٌّ، نسبة إلى صَنْعاء اليمن وَبَهْرَاء اسم قَبيلة من قُضاعة، وبعض العرب يقول: صَنْعاوِىّ وَبَهْرَاوىّ على الأصل.

وَيُنْسَب إلى صدر العَلمَ المركَّب إسناديًّا، كبَرَقِىّ، وتأبَّطِىّ: فى بَرَقَ نحره، وتأبَّطَ شَرًّا. أو مَزْجِيا كبَعْلِىّ وَمَعْدِىّ فى بعْلَبَكّ وَمَعْدِ يكَرِبَ. وهذا هو القياس فيه مطلقًا، سواء كان صحيح الصدر أو معتله. وبعضهم يعامل المعتلَّ معاملة المنقوص، فيقول فى مَعْدِ يكرب: مَعْدَوِىّ. وقيل يُنْسَبُ إلى عجُزه، فتقول: بَكِّىّ وَكَرَبِىّ. وقيل: إليهما مُزالا تركيبهما، فتقول: بَعْلِىّ بَكِّىّ، وَمَعْدِىّ كَرَبِىّ ، وقيل: يُنْسَبُ إلى "فَعْلَلٍ" مُنْتَحَتا منهما، تقول بَعْلَبِىّ ومَعْدكِىّ، كما تقول: حضْرَمِىّ فى حَضْرَمَوْت.

ومثل الإسنادى أيضًا الإضافىّ كامرئ القيس، تقول فيه امْرِئى أو مَرَئىّ، والثانى أفصح عند سيبويه ، ويُسْتثنى من المركب الإضافىّ ما كان كُنية، كأبى بكر وأم كلثوم، أو معرّفًا صدرُه بعجزه، كابن عمر وابن الزُّبير، فإنك تَنْسُب إلى عَجُزه، فتقول: بكْرِىّ وكُلْثُومِىّ وَعُمَرِىّ.

وألحق بهما ما خِيف فيه لَبْس، كقولهم فى عبد مَناف: مَنَافِىّ، وعبد الأشهل: أشْهَلِىّ، دفعًا للَّبس.

وشذّ فيه: "فَعْلَلٌ" السابق، كتَيْمَلِىّ وعَبْدَرِىّ، ومَرْقَسِىّ، وعَبْقَسِىّ، وعبْشَمِىّ: فى تيم اللاَّت، وعبد الدار، وامرئ القيس ابن جحْر الكِنْدِىّ، وعبد القيس، وعبد شَمْس

وَإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَتْ لامه، فإن جُبر فى التثنية وجمعِ التصحيح بردّها، كأبٍ وَأخٍ وَعِضةٍ وَسَنَةٍ، تقول فيها: أبَوَانِ وَأخَوَانِ وعِضَوات وَسَنَوَاتِ، أو عِضَهات وسَنَهات، وجب ردُّ المحذوف فى النسب، فتقول: أبَوِىّ وأخَوِىّ وعِضَوِىّ وسَنَوِىّ، أو عِضَهِىّ وسَنَهِىّ. وإن لم يُجبَر فيهما جاز الأمران فى النسب، نحو غَدٍ وَشَفَةٍ، تقول فيهما: غَدِىّ وشَفِىّ، أو غَدَوِىّ وشَفَوِى إلا إن كانت عينه معتلة فيجب جَبْره، كَذَوِىّ فى ذِى وذَات، بمعنى صاحب وصاحبة، وشَاهِىّ أو شَوْهِىّ، بسكون الواو فى شاة، أصلها: شَوْهة. ويجوز الأمران فى يدٍ ودمٍ عند من لا يَرُدّ لامَهما فى التثنية، ووجب الردُّ عند من

يردها، فتقول على الأول: يَدِيٌّ أو يَدَوِيّ، ودَمِيّ أو دمَوِيّ، وعلى الثانى: يَدَوِيّ وَدَمَوِيّ لا غير.

وإذا نُسِب إلى ما حُذِفت لامه، وعُوِّض عنها تاء تأنيث لا تنقلب هاء فى الوقف، حذَفت تاؤه، فتقول: بَنَوِيّ وأخَوِيّ فى بِنْت وَأخْت

(فصل: فى حروف الزيادة، ومواضعها، وأدلتها)

اعلم أن الزيادة فى الكلمة عن الفاء والعين واللام: إمَّا أن تكون لإفادة معنى، كفرَّح بالتشديد من فرح، وإمَّا لإلحاق كلمةٍ بأخرى، كإلحاق قُرْدُد (اسم جبل) بجعفر، وجَلْبَبَ بِدَحْرَجَ.

ثم هى نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلى لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو قَطَّع، أو مع الانفصال بزائد، نحو: عَقَنْقَل، بمهملة وقافين بينهما ساكن مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم من الرمل.

أو بتكرير لام كذلك، نحو جلْبَبَ وجِلْباب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو مَرْمَرِيس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل. أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو صَمَحْمَح بوزن سفَرْجَل: للشديد الغليظ. وأما مكرر الفاء وحدها كقَرقَف وسُندس، أو العين المفصولة بأصل، كحَذْرد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء فى رُباعيّ كسِمْسِم فأصليّ،

فلو تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلىٌ كصَمَحْمَحٍ وَسَمَعْمَعٍ: لصغير الرأس، حُكم بزيادة الضعفين الأخرين (لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقلَّ الأصول).

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصلىّ، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة، المجموعة فى قولك: "سألتمونيها". وقد جمعها ابن مالك فى بيت واحد أربع مرَّات، فقال:

*هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلاَ يَوْمَ أنْسِهِ * نِهَايَةُ مَسْئُولٍ، أمَانٌ وَتَسْهِيلُ*

وقد تكون الزيادة واحدة، وثنْتين، وثلاثا، وأربعا.

ومواضعها أربعة؛ لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددةً من أن تقع متفرقة أو مجتمعة.

فالواحدة قبل الفاء نحو: أصبع وأكرم.

وبين الفاء والعين، نحو: كاهل، وضارب.

وبين العين واللام نحو: غَزال.

وبعد اللام كحُبْلَى.

والزيادتان المتفرّقتان بينهما الفاء، نحو: أجادل.

وبينهما العين: كعاقول.

وبينهما اللام: نحو قُصَيْرَى؛ أى الضلَع القصيرة.

وبينهما الفاء والعين: نحو إعصار.

وبينهما العين واللام: نحو: خَيْزَلَى، وهى مِشية فيها تثاقل.

وبينهما الفاء والعين واللام، نحو: أجْفَلَى للدعوة العامة.

والمجتمعتان قبل الفاء: نحو: منطلق.

وبين الفاء والعين، نحو: جواهر.

وبين العين واللام، نحو: خُطّاف.

وبعد اللام نحو: عِلباء.

والثلاث المتفرقات، نحو: تماثيل.

والمجتمعة قبل الفاء، نحو: مستخرج.

وبين العين واللام، نحو: سَلاليم.

وبعد اللام نحو: عنفوان.

واجتماع ثنتين وانفراد واحدة، نحو: أفْعُوَان.

والأربع المتفرقات، نحو: احميرار، مصدر احمارَّ، ولا توجد الأربع مجتمعة.

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جَعْلُ مطلق حرف مكان آخر. فخرج بإِطلاق الإعلال

بالقلب؛ لاختصاصه بحروف العلة؛ فكل إعلال يقال له: إبدال ولا عكس؛ إذ يجتمعان فى نحو: قال ورمى، وينفرد الإبدال فى نحو اصْطَبَر وادَّكر. وخرج بالمكان العوض، فقد يكون فى غير مكان المعوض منه. كتاءَى عِدَة واستقامة، وهمزتى ابن واسم. وقال الأشمونى: قد يُطْلق الإبدال على ما يعُم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة؛ لأنها تقاربها بكثرة التغيير.

واعلم أن الحروف التى تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

1- ما يُبدل إبدالاً شائعًا للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف.

2- وما يبدل إبدالاً نادراً، وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتانِ، كقولهم فى وُكْنة، وهى بيت القَطَا فى الجبل: وُقْنة، وفى أغْنّ: أخَنّ، وفى رُبَع: رُبح، وفى خَطَر: غَطَر، وفى جَلْد: جَضْد، وفى تلعثمَ: تلَعْذَم.

وما يُبدل إبدالاً شائعًا لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفًا يجمعها قولك "لجد صرف شكس أمن طى ثوب عزته". والضروريّ منها فى التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: "هَدَأْتُ مُوطِيا". وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه

(أ) الإعلال فى الهمزة

1- تقلب الياء والواو همزة وجوباً فى أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة كسماء وبناء، أصلهما سَماوٌ وبِنايٌ، بخلاف

نحو: قال، وباع، وإداوة، وهى المطْهرة، وهداية؛ لعدم التطرف، ونحو دَلْو وَظَبْى؛ لعدم تقدم الألف، ونحو آية ورايةٍ؛ لعدم زيادتها.

وتشاركهما فى ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمراءَ، إذ أصلها حَمْرَى كسَكرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمدّ، كألف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.

الثانى: أن تقعا عينًا لاسم فاعلِ فِعْلٍ أعِلَّتا فيه، نحو قائل وبائع، أصلهما قاوِل وبايع، بخلاف نحو عَيِنَ فهو عايِنَ، وعَوِرَ فهو عاوِر؛ لأن العين لما صحَّت فى الفعل، خوف الإلباس بعان وعار، صحت فى اسم الفاعل تبعًا للفعل.

الثالث: أن تقعا بعد ألف "مَفَاعل" وشِبِهه، وقد كانتا مَدتين زائدتين فى المفرد، كعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو قَسْور، وهو الأسد، وقساوِر؛ لأن الواو ليست بمدة، ومَعِيشة ومعايِش؛ لأن المدة فى المفرد أصلية، وشذّ فى مُصيبة مصائب، وفى مَنارة منائر بالقلب، مع أصالة المدة فى المفرد، وسهَّله شَبَه الأصلىِّ بالزائد.

وتشاركهما فى ذلك الحكم الألْفُ، كرِسالَة ورسائل، وقلاَدة وقلائد.

الرابع: أن تقعا ثانيتى لينين بينهما ألف "مفَاعِل"، سواء كان اللِّينان ياءين، كنيائف جمع نيِّف، وهو الزائد على العِقد، أو واوين، كأوائل جمع أوّل، أو

مختلفين، كسيائد جمع سيِّد، أصله سيود، وأما قول جَنْدَل بن المثَنّى الطُّهَوِيّ:

وكَحَّل العينين بِالعَوَاوِرِ

من غير قلب؛ فلأن أصله بالعواوير كطواويس، وقد تقدم جواز حذف ياء "مفاعيل"، ولذا صُحِّح.

وتختص الواو بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واوٍ متحركة مطلقًا، أو ساكنة متأصلةِ الواوية، نحو أواصل وأواق، جمعَىْ واصلة وواقية.

ومنه قول مُهَلْهِل:

*ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لقَدْ وَقَتْكَ الأوَاقِى*

ونحو الأولى أثنى الأوّل، وكذا جمعها: وهو الأَوَلُ.

بخلاف نحو هَوَوِىّ ونَوَوِىّ، فى النسبة إلى هَوىّ وَنَوىّ، لعدم التصدر، وَوُوْفِىَ وَوُوْعِدَ مجهولين؛ لعدم تأصل الثانية.

وتبدل الهمزة من الواو جوازًا فى موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمًا لازمًا غير مشددة، كوُجوه وأجوُه، ووُقوت وأقوت: فى جمع وجه ووقت، وأدْوُرْ وأدْؤُر، وأنْوُر وأنْؤُر: جمعى دار ونار، وقَئُول وصئول: مبالغة فى قائل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب، نحو هذا دلُو، وضمةُ التقاء الساكنين، نحو {وَلاَ تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُم}، وخرج بـ "غير مشدَّدةٍ". نحو التعوُّذ والتجوُّل.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة فى أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة، فى وِشاح، ووِفادة ووِسادة.

وتبدل الهمزة من الياء جوازًا إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشدَّدة، كغائىّ ورائىّ: فى النسبة لغاية وراية.

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء فى ماء، بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.

(ب) فصل فى عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واوًا، ولا يكون ذلك إلا فى بابين:

أحدهما: باب الجمع الذى على زنة "مفَاعِل"، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياء. فخرج باشتراط عروض الهمزة المَرائى: فى جمع مِرْآة؛ فإن الهمزة موجودة فى المفرد، وبالأخير سلامةُ اللام، فى نحو صحائف وعجائز ورسائل، فلا تغير الهمزة فيما ذُكِر. والذى استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسر الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء فى ثلاثة مواضع، وواوًا فى موضع واحد. فالتى تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واوًا منقلبة ياء، والتى تقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة فى اللفظ، سالمة من القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

1- مثال ما لامه همزة: خطايا جمع خطيئة، أصلها خَطَايِئ، بياء مكسورة هى ياء المفرد، وهمزة بعدها هى لامه. ثم أبدلت الياء المسكورة همزة، على

حد ما تقدم فى صحائف، فصار خَطَائئ بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء؛ لأن الهمزة المتطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقًا، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما فى المدارَى والعذارَى، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خَطاءًا بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكرَه، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

2- ومثال ما لامه ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضايِي بياءين أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم فى نحو صحائف، فصار قضائِيُ، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفا، فصار قضاءًا، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء، لما تقدّم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

3- ومثال ما لامه واوٌ قلبت ياء فى المفرد: مَطِيَّة، إذ أصلها مَطِيْوَة من المِطا، وهو الظهر، أو من المِطْو وهو المدّ، اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما فى سيِّد وميِّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطايِوُ، قلبت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار مَطايِي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدّم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءَيُ، ثم الياء ألفا، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

4- ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت فى المفرد: هِرَاوَة، وهى العصا، وجمعها

هَرَاوَى، أصلها هَرَائِوُ. وذلك أن ألف المفرد قلبت فى الجمع همزة، كما فى رسالة ورسائل، فصار هرائوُ، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار هَرَائئُ ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هَرَاءَئُ، ثم قلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هراءَا، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واوًا، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هَرَاوَى بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله:

"حَتّى أزِيرُوا المنَائِيا"

والقياس المنايا، و "اللهم اغْفِر لى خَطَائئى" والقياس خطاياى، وهَدَاوَى جمع هَدية، والقياس هدايا.

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيين فى كلمة واحدة، والتى تُعَلّ هى الثانية؛ لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو آمنت أومِنُ إيمانًا، والأصل: أأمَنْت أؤْمِن إئمَانا، وشذّ قراءة بعضهم "إئْلافِهِم" بتحقيق الهمزة الثانية.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا فى موضع العين أو اللام، فإن كانتا فى موضع العين، أدْغمت الأولى فى الثانية، نحو سَآل مبالغة

فى السؤال، ولآل ورآس، فى النسب لبائع اللُّؤلؤ والرُّءوس.

وإن كانتا فى موضع اللام، أبْدِلت الثانية ياء مطلقًا، فتقول فى مثال "قِمَطْر" مِن قرأ: قِرَأى، وفى مثال: سَفَرجَل منه: قَرَأيَأ.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا فى الطّرَف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقًا. وإن لم تكن طَرفًا وكانت مضمومة: أبدلت واوًا مطلقا، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واوًا، وإن انكسر أبدلت ياء.

ويجوز فى: نحو رَأس ولُؤْم وبِئْر، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها وفى نحو: وضوء ومجئ، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مغ الإدغام.

2- الإعلال فى حروف العلة

(أ) قلب الألف والواو ياء

تقلب الألف ياء فى مسألتين:

الأولى: أن ينكسِر ما قبلها، كما فى تكسير وتصغير نحو: مصباح ومفتاح، تقول فيهما: مصابيح ومفاتيح، وَمُصَيْبيح ومُفَيتيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك فى غلام: غُلَيِّم.

وتقلب الواو ياء فى عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة فى الطرف، كرَضِيَ وَقَوِيَ، وَعُفِيَ مبنيًا للمجهول. والغازِى والداعِى؛ أو قبل تاء التأنيث كشَجِية وَأكْسِيَة وغازِية وعُرَيْقِيَة:

تصغير عَرْقُوَة؛ وشذَّ سَوَاسِوَة: جمع سواء. أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك فى مثال قَطِران، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيان.

ثانيهما: أن تقع عينًا لمصدر فعلٍ أعِلَّت فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف كصِيام وقيام وانقِياد واعتِياد، فخرج نحو سِوار وسِواك، بكسر أولهما؛ لانتفاء المصدرية، وَلِواذ وجِوار؛ لعدم إعلال عين الفعل فى لاوَذَ وجاوَرَ، وحال حِوَلاً، وعاد المريضَ عِوَدًا، لعدم الألف فيها، وراح رَوَاحاً لعدم الكسر، وقلَّ الإعلال فيما عَدِم الألف، كقراءة بعضهم: {جَعَلَ الله الكَعْبَةَ البيْتَ الحَرَامَ قِيمًا لِلنَّاس}. وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط فى قولهم: نَارَت الظِّبية تَنُور نِوَاراً، بكسر النون، أى نفرت، وشار الدابةَ شِوارًا بالكسر: راضها، ولا ثالث لهما.

ثالثها: أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهى فى مفرده إما معتلَّة، كدار ودِيار، وحِيلة وحِيَل، ودِيمة ودِيَم، وقِيمة وقِيَم، وشذّ حِوَج بالواو فى حاجة.

وإما شبيهة بالمعَلَّة، وهى الساكنة، بشرط أن يليها فى الجمع ألف، كسوط وسِياط، وحَوْض وحِياض، وروض ورِياض. فإن عُدِمَت الألف صحت الواو، نحو كُوز وكِوَزة، وشذ ثِيرة جمع ثَوْر. وكذا إن تحركت فى مفرده، كطَوِيل وطوال، وشذ الإعلال فى قول أُنَيْفِ بن زَبَّانَ النَّبْهَانِىّ الطَّائى:

*تَبَيَّنْ لِى أنَّ القُمَاءَةَ ذلَّةٌ * وَأنَّ أعِزَّاء الرِّجَال طِيَالُها*

وتسْلم الواو أيضا إن أعِلَّت لامُ المفرد، كجمع رَيَّان وجَوّ، فيقال فيهما: رِوَاء وجِوَاء، بكسر الفاء وتصحيح العين، لئلا يتوالى فى الجمع إعلالان: قَلْبُ العين ياء، وقلبُ اللام همزة.

رابعها: أن تقع طَرَفا، ورابعة فصاعدًا بعد فتح، نحو أعْطَيْتُ وزَكَّيْتُ، وَمُعْطَيان ومُزَكَّيان، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضى المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كسْرة، وهى ساكنة مفردة، كميزان، ومِيقات، فخرَج نحو صِوان، وهو وِعاء الشئ، وسِوَار، لتحرك الواو فيها، ونحو اجْلِوَّاذ، وهو إسراع الإبل فى السير، واعْلِوَّاط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب؛ لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لامًا لِفُعْلَى "بضم فسكون" وصفا، نحو الدُّنيا والعُلْيا. وقول الحجازيين القُصْوَى شاذ قياسًا، فصيحٌ استعمالاً، نُبِّه به على أن الأصل الواو، كما: اسْتَحْوَذَ والقَوَد، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبِّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القُصْيَا على القياس. فإن كانت "فُعْلَى" اسمًا لم تُغَيَّر كحُزْوَى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هى [أى: الواو] والياء فى كلمة، والسابق منهما متأصل

ذاتا وسكونا، نحو سيِّد ومَيِّت، وطيّ وَلَيُّ، مَصدَرَى طويت ولويت، فخرج نحو يدعو ياسر، ويرمى واقد، لكون كل منهما فى كلمة، ونحو طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو ديوان، إذ أصله دِوَّان "بشد الواو" وبُويع، إذ أصل الواو ألف فاعَلَ، ونحو قَوْىَ "بفتح فسكون" فخفف قَوِىَ "بالكسر" للتخفيف.

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط كَضَيْونٍ للسِّنَّور الذكر، ويوم أَيْوَمُ: حصلت فيه شدَّة، وعَوَى الكلب عَوْية، ورجاء بن حَيْوَة.

ثامنها: أن تكون الواو لام "مَفْعُول" الذى ماضيه على "فَعِل" بكسر العين، نحو مَرْضِيّ ومَقْوِىّ عليه، فإن كانت عينُ الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعوّ ومغزوّ. وشذ الإعلال فى قول عبدِ يغوثَ الحارثىّ من الجاهليين:

*وقد عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أننى * أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًا عَلَىَّ وعادِيا*

تاسعها: أن تكون لام "فُعُول" بضم الفاء جمعا، كعِصِىّ وَدِلِىّ وَقِفِىّ، ويقل فيه التصحيح؛ نحو أبُوٍّ وأخُوٍّ: جمعى: أب وأخ، ونُجُوّ: جمع نَجو، وهو السحاب الذى هَراق ماءه، وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كعُلُوّ وعُتُوّ، ويقلّ فيه الإعلال، نحو عَتَا الشيخ عِتِيًّا: إذا كَبر، وقسا قلبه قِسِيًّا.

عاشرها: أن تكون عينًا "لفُعَّل" بضم الفاء وتشديد العين، جمعًا صحيح اللام، غير مفصولة منها، كصُيَّمَ ونُيَّم، والأكثر تصحيحه، كصُوَّم ونُوَّم. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام، لئلا يتوالى إعلالان، كشُوَّى وغُوّى؛ جمعى

شاوٍ وغاوٍ، أو فصلت من العين، نحو صُوَّام ونُوَّام، وشذ قول ذى الرُّمّة:

*ألاَ طَرقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِر * فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا كَلامُها*

(ب) قلب الألف والياء واوًا

1- وتقلب الألف واوًا: إذا انضم ما قبلها كبُويع وضُورِب وضُوَيْرِب.

2- وتقلب الياء واوًا: إن كانت الياء ساكنة مفردة مضمومًا ما قبلها فى غير جمع، كمُوقِنٍ وَمُوسِر، ويَوُقِنُ وَيُوسِر. فخرج بساكنة نحو: هُيَام، وبمفردة نحو: حُيِّض جمع حائض، وبـ "مضمومًا ما قبلها": ما إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا أو ساكنا، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كبيض وهِيم، جمعى أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء. ويجب فى هذه الحالة قلب الضمَّة كسرة.

وكذا تقلب الياء واوًا إذا انضم ما قبلها، وكانت لام "فَعُلَ" بفتح فضم كنَهُوَ الرجل وَقَضُوَ، أو كان ما هى فيه مختومًا بتاء بنيت الكلمة عليها، كأن تَصُوغ من الرمْى مثل مقْدُرة، فإنك تقول: مَرْمُوَة. أو كانت هى لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوغ من الرْمى أيضًا مثل سَبُعَان، بفتح فضم: اسم موضع، فإنك تقول: رَمُوان.

وكذا تقلب واوًا إن كانت لامًا "لفَعْلَى، بفتح الفاء" اسمًا لا صفة، كَتَقْوَى وَشَرْوَى، وهوَ المثل، وَفَتْوى. وشذّ التصحيح فى سَعْيا: لمكان، وَرَيًّا: للرائحة، وكذا إن كانت الياء عينًا "لفُعْلَى، بضم الفاء" اسمًا كطُوبى، أو صفة جارية

مجرى الأسماء، وكانت مؤنث أفعل، كطُوبى وكُوسَى وَخُوْرَى، مؤنثات: أطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأخيْرَ، فإن كانت "فُعْلَى" صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا {قِسْمَة ضِيزَى} أى جائرة، ومِشْيَة حِيْكَى؛ أى يتحرَّك فيها المِنْكِبان. وقال بعضهم: إن كانت "فُعْلَى" وصفا: فإن سلمت الضمة قلبت الياء واوًا، وإن قلبت كسرة بقيت الياء، فتقول: الطُّوبَى وَالطِّيبَى، والضُّوقَى والضِّيقى، والكوسَى والكِيْسَى.

(ج) قلب الواو والياء ألفًا

تقلب الواو والياء ألفا بعشرة شروط:

الأول: أن يتحركا.

الثانى: أن تكون الحركة أصلية.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحًا.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة فى كلمتيهما.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاّ يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثانى جَيَل وتَوَم "بفتح أولهما وثانيهما" مخففى جَيْأل وتَوءَم "بفتح فسكون ففتح فيهما" الأول اسم للضَّبُع، والثانى للود يولد معه آخر. وبالثالث العِوَض والحِيَل والسُّوَر، "بالكسر فى الأوَّلَيْن والضم فى الثالث"، وبالرابع ضربَ واقَد، وكتبَ يَاسر، وبالخامس بَيَان وطَوِيل وخَوَرْنَق: اسم قصر بالعراق؛ لسكون ما بعدهما، وَرَمَيَا وغَزَوَا وَفَتَيان وعَصَران؛ لوجود الألف، وعَلَوِىّ وفَتَوِىّ؛ لوجود

ياء النسب المشدَّدة.

السادس: "ألاّ تكونا عينًا لِفَعِلَ بكسر العين" الذى الوصف منه على أفعل، كهَيِف فهو أهْيَف، وعَوِر فهو أعْوَر. وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعل، فإنه يُعَلّ، كخاف وهاب.

السابع: ألاّ تكونا عينًا لمصدر هذا الفعل، كالهَيَف وهو ضُمور البطن، والعَوَر، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألاّ تكون الواو عينًا لافتعل الدال على التشارك فى الفعل، كاجْتَوَرُوا وَاشْتَوَروا، بمعنى تجاوروا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كاخْتَان بمعنى خان، واختار بمعنى خار. وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أعِلَّتْ فى استافوا: بمعنى تسايفوا؛ أى تضاربوا بالسيوف، لقربها من الألف فى المخرج.

التاسع: ألاّ تكون إحداهما متلوَّة بحرف يستحق هذا الإعلان. فإن كانت كذلك صَحَّتِ الأولى وأعلّت الثانية، نحو الحَيَا والهوَى، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أَيَيَة كقَصَبة، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا فصار آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

*وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذا الإعلاَلُ اسْتُحِقّ * صُحِّح أوَّلٌ وَعَكْسٌ قد يَحِقّ*

العاشر: ألاّ تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون،

وألف التأنيث، نحو الجَوَلان والهَيَمَان مصدريْ جَالَ وهَامَ، والصَّوَرَى اسم محل، والحَيَدَى: وصف للحمار الحائد عن ظله.

*وشذّ الإعلال فى: ماهان وداران، والأصل: مَوَهان وَدَوَرَان، بفتحات فيهما.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثالث – فى أحكام تعم الاسم والفعل) ضمن العنوان (فصل: فى فاء الافتعال وتائه)

1- إذا كانت فاء الافتعال واوًا أصلية، أبْدِلت تاء، وأدْغمت فى تاء الافتعال، وكذا ما تَصَرَّف منه، نحو اتَّعَد وَاتَّصل واتَّسَر، من الوعد والوصل واليُسر، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها فى تاء الافتعال، فى نحو إيتَزَر؛ لأن الياء ليست أصلية، ونحو أوتمن من الأمن؛ لأن الواو ليست أصلية. وشذ فى "افتعل" من الأكل اتَّكَلَ.

2- وإذا كانت فاؤه صادًا، أو ضادًا، أو طاء، أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء فى جميع التصاريف، فتقول فى "افتعل" من الصبر: اصطبر، ولا يجوز فى الفصيح الإدغام، ومن الضرب: اضطرب، بلا إدغام أيضا، وجاء قليلا اصَّلح واضَّرب، بقلب الثانى إلى الأوَّل، ثم الإدغام، وتقول من الطُّهر "بالطاء المهملة": اطَّهَّر، وفى هذه الحالة يجب الإدغام

لاجتماع المثلين، وسكون أوَّلهما. ومن الظلم (بالمعجمة) اظْطُلم، بمعجمة فمُهْمَلة. ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الظاء معجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: اطَّلم بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة ظاء والإدغام أيضًا، فتقول: اظَّلم. وقد رُوِى قول زُهَيْر يمدح هَرِمَ بن سِنان:

*هُوَ الجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عفْوًا، ويُظْلَمُ أحيَانًا فَيَظَّلِمُ*

فَيَطَّلِمُ بتشديد المهملة، وَيَظَّلِمُ بتشديد المعجمة، ويَظْطَلِم بالإظهار.

3- وإذا كانت فاؤه دالاً، أو ذالاً أو زايًا، أبْدِلت تاؤه دالاً مُهملة، فتقول فى "افْتَعلَ" من دان: ادّان بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين وسكون أوَّلهما، ومن زَجَر ازْدَجَر، بلا إدغام، ومن ذكر اذْدكَر.

ولك فى هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة فى اظطلم، فتقول اذْدكَر وَادَّكر وَاذَّكر. وَقُرِئَ شاذاً {فهل من مُذَّكِر} بالذال المعجمة والإدغام.

وسمع إبدال تاء الافتعال صادًا مع الإدغام، وعليه قراءة {وهُمْ يَخِصِّمُون} أى يَخْتَصِمُون.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثالث - فى أحكام تعم الاسم والفعل) ضمن العنوان (فصل: فى إبدال الميم من الواو، والنون)

1- تُبْدَل الميم من الواو وجوبًا فى "فم"، إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة، كقوله صلى الله عليه وسلم: "لَخُلُوف فم الصائمِ أطيب عندَ اللهِ من ريحِ المسك" وقول رُؤْبة:

يُصْبِحُ ظمآنَ وفى البَحْرِ فَمُه

2- ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: {إذ انْبَعَثَ أشْقَاهَا} وقوله: {مَن بَعثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا}؟.

وأبدلت الميم من النون شذوذًا فى قول رُؤْبة:

*يا هَالَ ذات المنطِقِ التَّمْتَامِ * وكفك المخضَّبِ البَنَامِ*

أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أسْوَدُ قَاتِنٌ: أى قاتم، بإبدال الميم نونا.

الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقُولُ ويَبِيع، أصلها يَقْوُل كَيَنْصُر، ويَبْيِع كيضْرِب، وإلا قَلِبَ حرفاً يجانسها، كيَخاف ويُخِيف، أصلهما يَخْوف كيعْلم، ويُخْوِف كيُكْرم.

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كبايع، وَعَوَّق، وبَيّنَ، بالتشديد فيهما، كما يمتنع أيضًا إن كان فعلَ تعجب، نحو ما أبيَنَه وأقوَمه، أو كان مضعَّفًا، نحو: ابْيَضّ واسْوَدّ، أو معتل اللام نحو: أحْوَى وأهوى.

وينحصر الإعلال بالنقل فى أربعة مواضع:
الأول: الفعل المعتل عينًا كما مُثِّل.

الثانى: الاسم المشبه للفعل المضارع وزنًا فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم فى مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول كمَقام ومَعاش، أصلهما: مَقْوَم وَمَعْيَش على زنة مَذْهب، فنقلوا وقلبوا. وأما مَدْيَنَ وَمَرْيَم فشاذَّان، والقياس: مَدَان وَمَرَام. وعند المبرد لا شذوذ؛ لأنه يَشْترط فى مَفْعَل أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال. والثانى: كأن تَبْنى من البيع أو القول اسمًا على زنة "تِحْلِئ"، بكسرتين بينهما ساكن، وآخره همزة: اسم للقشر الذى على الأديم، مما يلى منبِت الشعر، فإنك تقول: تِبِيع وتِقِيل، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء فيهما، فإن أشبهه فى الوزن والزيادة نحو أبيض وأسود، خالفه فيهما نحو مِخْيَط، وجب التصحيح.
الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو إقوام واستقوام. ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب؛ لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خِلاف، والصحيح أنها الثانية، لقربها من الآخِر، ويؤتى بالتاء عوضًا عنها، فيقال: إقامة، استقامة، وقد تُحْذَف كأجاب إجابًا، وخصوصًا عند الإضافة، نحو: {وإقامِ الصَّلاة}، ويقتصر فيه على ما سُمِع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو أعوَل إعوالا، واستحوذ استِحْواذا،

وهو إذن سماعيّ أيضًا.

الرابع: صيغة "مفْعُول" كمقُول ومَبِيع، بحذف أحد المدَّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة فى الثانى، لئلا تنقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوى باليائىّ وبنو تميم تصحح اليائىّ، فيقولون مَبْيوع ومَدْيون ومَخْيُوط، وعليه قول العبَّاس ابن مِرْداس السُلَمِىّ:

*قد كان قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا * وَإِخَالُ أنَّك سَيِّدٌ مَغْيُونُ*

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، فى قولهم: فلان مَدْيُون لفلان.

وربما صَحَّح بعض العرب شيئًا من ذوات الواو، فقد سُمِع: ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود، وقول مَقْوُول، ورِمسْك مَدْوُوف؛ أى مبلول.

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: قياسىّ: وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء الساكنين.

غيرُ قياسىّ: وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطًا.

فالقياسىّ يدخل فى ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد فى الفعل.

والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثى، الذى عينه ولامه من جنس واحد، عند

إسناده لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضى على وزن "أَفْعَلَ" فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه ووصْفَيْه، ما لم تُبدل، كراهة اجتماع الهمزتين فى المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمِل غيره عليه، نحو أكرَمَ ويُكْرِم ونُكْرِم وتُكْرِم ومُكْرِم ومُكْرَم؛ وشذّ قولُه:

"فإنَّهُ أهْلٌ لِأنْ يُؤَكْرَمَا

فلو أبْدلت همزة "أَفْعَلَ" هاءً، كَهرَاقَ فى أراق، أو عينًا كعَنْهَلَ الإبلَ: لغة فى أنْهَلَهَا، أى سقاها نَهَلا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين فى جميعِ تصاريفهما.

وأما المسألةُ الثانية: فقد تقدمت فى حكم المثال، فارجع إليها إن شئت.

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضى ثلاثيًا مكسور العين، وكانت هى ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرّك ثلاثة أوجه؛ الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة، كظَلِلْت بالإتمام، وظِلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وظَلْت، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذّ أحَسْتُ فى أحْسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثيًا مفتوح العين، نحو حَلَلْتُ، وشذ: هَمْتُ فى هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون نسوة. فيجوز فيه الوجان الأوّلان فقط، نحو يَقْرِرْنَ وَيَقِرْنَ، واقْرِرْنَ وَقِرْنَ، لأنه لما اجتمع مثلان وأوّلهما مكسور، حسُن الحذف كالماضى، قال تعالى: {وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} فإن كان أولُ المثلين مفتوحًا كما فى لغة قرِرت أَقَرُّ بالكسر فى الماضى، والفتح فى المضارع، قلّ النقل، كقراءة نافع وعاصم {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ}.

وأما القسم الثانى من القياسىّ، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتى له باب مستقل إن شاء الله.

وأما غير القياسىّ فكحذف الياء من نحو يدٍ ودمٍ، أصلهما يَدَىٌ وَدَمَىٌ، والواو من نحو اسم وابن وشَفَة، أصلها: سِمْوٌ وَبَنَوٌ وشَفَوٌ، والهاء من نحو است، أصله سَتَةٌ، والتاء من نحو اسْطَاع، أصله استطاع فى أحد وجهين.

الإدغام

بسكون الدال وشدّها. والأولى عبارة الكُوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عَبَّر سيبويه. وهو لغةً: الإدخال.

واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ساكن فمتحّرك، من مَخْرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع؛ لدخوله فى جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه فى المتماثلين والمتقاربين، فى كلمة وفى كلمتين.

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

1- فمن الممتنع ما إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثانى، نحو ظَلِلْت، أو عُكِس وكان الأول هاء سكت، نحو {مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ}؛ لأن الوقف مَنْوِيّ، وقد أدغمها ورْش على ضعف، أو كان مَدّة فى الآخر، كيدعو واقد، ويُعْطى ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقْرَأ أحد. والحقَّ أن الإدغام هنا ردئ، أو تحركا وفات الإدغام غرض الإلحاق، كقَرْدَدٍ وَجَلْبَب، أو خِيْفَ اللبس بزنة أخرى، نحو دُرَر كما سيأتى:

2- ويجب إذا سَكَن أولُ المثلين وتحرَك الثانى، ولم يكن الأول مدًّا ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو جدّ وحظّ وَسآل ورَآس، بزنة فَعّال، وكذا إذا تحركا معًا بأحد عشر شرطًا.

أحدها: أن يكونا فى كلمة كمدّ ومَلّ وحَبّ، أصلها مَدَدَ بالفتح، ومَلِلَ بالكسر، وحَبُب بالضم، وأما إذا كانا فى كلمتين، فيكون الإدغام جائزاً، نحو: {جعل لَكم}.

ثانيها: ألا يتصدَّر أحدهما كدَدَن وهو اللهو.

ثالثها: ألا يتَّصل بمدغم كَجُسَّسٍ جمع جاسّ.

رابعها: ألاّ يكونا فى وزن مُلْحَق بغيره كقَردَد: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وجَلْبَبَ فإنه ملحق بدحرجَ، واقعنسَسَ فإنه ملحق باحرنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألاّ يكونا فى اسم على وزن "فَعَلٍ" بفتحتين كطَلَل: وهى ما بقى من آثار الديار، أو "فُعُلٍ" بضمتين كذُلُل جمع ذَلول: ضد الصعْب، أو "فِعَلٍ" بكسر ففتح كَلِمَم جمع لِمَّة: وهى الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو "فُعَل" بضم ففتح كدُرَر جمع دُرة: وهى اللؤلؤة.

فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقًا، أو كان فى اسم على زنة: فَعَل، أو فِعَل، أو فُعُل، أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألا تكون حركة إحداهما عارِضة، كاخْصُص أبِى واكفُفِ الشر.

العاشر: ألاّ يكونا ياءين لاَزَما تحريك ثانيهما، كحيِىَ وَعَيِىَ.

الحادى عشر: ألاّ يكونا تاءين فى "افتعل" كاستتر، واقتتل.

3- وفى الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك.

كما يجوز أيضًا فى ثلاثٍ أخَر:

إحداها: أولَى التاءين الزائدتين فى أول المضارع، نحو تَتَجَلّى وتتعلم. وإذا أدغمتَ جئت بهمزة وصل فى الأول، للتمكن من النطق، خلافًا لابن هشام فى توضيحه، حيثُ رَدّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل فى أول المضارع ولكنهما حُجَّة فى اللغة العربية، تقول فى إدغام نحو اسْتَتر واقتتل: سَتّر وقَتَّل ويُسَتّر سِتّارا، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل،

وهو خماسىّ، بخلاف نحو سَتَّر بالتضعيف كفعَّل، فمصدره التفعيل، وتقول فى نحو تَتَجَلَّى، وتَتَعَلم: اتَّجلى، وَاتَّعَلّم.

وإذا أرادت التخفيف فى الابتداء، حذَفْتَ إحدى التاءين وهى الثانية، قال تعالى: {نَاراً تَلَظَّى}، {ولَقَدْ كُنْتُم تَمَنَّوْنَ الموْتَ}.

وقد تُحْذَفُ النون الثانية من المضارع أيضًا، وعليه قراءة عاصم {وكَذالِكَ نُجِّى المؤْمِنِين} أصله نُنَجِّى بفتح الثانى.

ثانيتها وثالثتها: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبنىّ عليه، نحو {مَنْ يَرْتَدِد مِنكُمْ عَنْ دِينِه} يُقْرَأ بالفك، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التيميين، ونحو قوله تعالى: {وَاغْضُضْ مِن صَوتِكَ}، وقول جَرير يهجو الراعىَ النُّميرىَّ الشاعر:

*فَغُضّ الطرْفَ إنكَ مِنْ نُمَيْرٍ * فَلاَ كَعْبًا بَلغْتَ وَلا كِلاَبَا*

وقد تقدّم ذلك فى حكم المضعّف. والتزموا فك "أفْعَل" فى التعجب، نحو أحْبِبْ بزيد، وَأشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجه المتقِين، وَإدغامَ هلُمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا فى آخرها الفتحَ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه فى نحو رُدَّ وَشُدّ، من الضم للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، فهما مُستثنيان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه فى الأول بحسب الصورة؛ لأنه فى الحقيقة ماض، وفى الثانى على لغة تميم؛ لأنه عندهم فعلُ أمْرٍ غيرُ متصرِّف تلحقه

الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمُ فِعْلِ أمر لا يلحقه شئ، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: {هَلُمَّ إِلَيْنَا}، {هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم}.

أحكام تعم الاسم والفعل

(فصل: فى إدغام المتقاربين)

التقاربَ ينقسم إلى تقارب فى المخْرجِ، وتقارب فى الصفة

والقياس فى إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قَلْب الأول إلى الثانى، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو ادَّكَرَ وَاذَّكَر.

2- ولإدغام الحروف المتقاربة فى بعضها ثلاثة أحكام: الوُجوب، والامتناع، والجواز.

فالوجوب فى لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهى: التاء، والثاء، والدال، إلى الظاء، واللام، والنون.

وفى اللام الساكنة غيرَها مع الراء، نحو {بَل رَّفَعَهُ اللهُ}.

وفى النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بِغنّة، وهى أحرف "ينمو"، واثنان بلا غُنَّة، وهما اللام والراء. وتقلب ميما الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفى مع الباقى، فلها خمس حالات:

والامتناع فى إدغام أحرف "ضَوِىَ مِشْفَر" فيما يقاربها؛ لأن استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وغُنّة الميم، وتَفَشِّى الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو سيِّد ومَهْدِىّ لا يَرِد؛ لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة فى حرف من حروف "يرملون". ونحو التاء والثاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها فى بعض، أو فى الزاى والسين والصاد، كأن تقول: سكَت ثَّابِت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول: لبث تَّاجر أو دارم... إلخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.

التقاء الساكنين

1- إذا التقى ساكنان فى كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما: إما بحذف أولهما، أو تحريكه، ما لم يكن على حَدِّه، كما سيأتى:

فيجب إن كانا فى كلمة حذف الأوّل لفظًا وخطًّا إذا كان مدة، سواء كان الثانى جزءًا من الكلمة أو كالجزء منها، نحو قُلْ وبع وَخف، ونحو: أنتم تغزُون وتقضُون، ولَتَرْمُنَّ ولتَغْزُنَّ يا رجال. وأنتِ ترمين وتغْزِينَ، ولتَرْمِنَّ وَلَتَغزِن يا هند، ويُحذف لفظًا لا خطًّا إن كانا فى كلمتين؛ وكان الأوّل مدة أيضًا، نحو يغزو الجيش، ويرمى الرجل، و "رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا"، و {أَطِيعُوا اللَّه وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأولِي الأمْرِ مِنْكُمْ}.

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا فى موضعين:
أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما تقدم.
ثانيهما: تنوين العلَم الموصوفِ بابنٍ مضافٍ إلى علَم، نحو: محمدُ بن عبد الله
والتحريك إمّا بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر، وإما بالضم وجوبًا عند بعضهم فى موضعين:
الأول: أمر المضَعَّف المتصل به هاء الغائب، ومضارعُه المجزوم، نحو رُدُّهُ ولم يَرُدُّه، والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضًا، كما تقدم فى الإدغام.
الثانى: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ} و {لَهُمُ الْبُشْرَى} ويترجح الضم على الكسر فى واو الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو: اخْشَوُا الله، {وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُم} لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: فى ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو بِهِمُ اليوم، وفيما ضمُّ التالى لثانيهما أصلىّ، وإن كسر للمناسبة، نحو: قالتُ اخرُج، وقالتُ اغزِى، و {أنُ اقْتُلُوا أنْفُسَكُم أوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُم}.
وأما الفتحُ وجوبًا: وذلك فى تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو قالتا، وفى نون مِن الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو مِنَ الله، ومِنَ الكتاب،

بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو مِنَ ابْنِك، وفى أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة، نحو رُدَّها ولم يرُدّها. وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضًا، كما تقدم فى الإدغام.

ويترجح الفتح على الكسر فى نحو {ال?م? * اللَّهُ}. ويجوز الفتح والكسر على السواء فى مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر.

2- ويغتفر التقاء الساكنين فى ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغما فى مثله، وهما فى كلمة واحدة، نحو {وَلاَ الضَّالِّين} ومادّة، ودابّة، وخُوَيصَّة. وتُمُوْدَّ الحبل.

الثانى: ما قُصِد سرده من الكلمات، نحو جِيْمْ مِيْمْ، قافْ، وَواوْ، وهكذا.

الثالث: ما وُقف عليه من الكلمات، نحو قالْ، وزيْدْ، وثْوبْ، وبكْرْ، وَعمْرْو، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهريا فقط، وفى الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلسة جدًا. وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقىّ، لإمكانه وإن ثقُلَ. وأخف اللين فى الوقف: الألف، ثم الواو والياء مدّين، ثم اللَّينان بلا مدّ، كثَوْب وبَيْت.

الإمالة

وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع

هى لغةً: مصدر أَمَلْتُ الشئَ إمالة: عَدَلْت به إلى غير الجهة التى هو فيها.

واصطلاحًا: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك، كنعمِة وبسحِر.

وأصحابها: بنو تميم، وأسَد، وقَيْس، وعامة نجد، ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً.

ولها أسباب وموانع.

فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقةً: كالفَتى، واشتَرَى؛ أو تقديرًا: كفتاة؛ لتقدير انفصال تاء التأنيث، لا نحو باب؛ لعدم التطرف.

ثانيها: كون الياء تخلُفها فى بعض التصاريف، كألف مَلْهًى: وَأرْطَى، وَحُبْلَى وَغَزَا وَتَلاَ وَسَجَى، لقولهم فى تثنيتها: ملْهَيان، وَأرْطَيَان، وَحُبْلَيَان، وفى بناء الباقى للمجهول: غُزِىَ، وَتُلِىَ، وَسُجِىَ.

ثالثها: كون الألف مبدلة من عين فِعْل يئول عند إسناده للتاء إلى لفظ فِلْت بالكسر، كباعَ وكالَ وهابَ وكادَ وماتَ، إذ تقول: بِعْتُ، وكِلْتُ، وهِبْتُ، وكِدْتُ، ومِتُّ، على لغة من كسر الميم، بخلاف نحو: طالَ.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كبايَعْته وسايَرْته.

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو عِيان وشَيْبان، ودخلْت بيْتها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالِم، أو بعدها منفصلةً منها بحرف ككِتاب، أو بحرفين كلاهما متحرِّك، وثانيهما هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يضرِبَها، دون: هو يضربُها، أو أوَّلاهما ساكن: كشِمْلال، أو بهذين وبالهاء: كدرْهَماك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدِّم، كإمالة {وَالضُّحَى}، فى قراءة أبى عمرو، لمناسبة: "سَجَى" و "قَلَى"؛ لأن ألف الضُّحَى لا تمال، إذ هى منقلبة عن واو.

الوقف

1- هو قطع النطق عند آخر الكلمة، ويقابله الابتداء الذى هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل. ويتفرّع عن قصد الاستراحة فى الوقف ثلاثة مقاصد: فيكون، لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم فى الشعر، ولتمام السجع فى النثر.

وهو إما اختيارىّ (بالياء المثناة من تحت): أى قُصِد لذاته، أو اضطرارىّ عند قطع النَّفَس. أو اختبارىّ (بالموحدة)، أى قُصِد لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو بِمَ و "ألا يا سجدوا" و {أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين} أولا؟

2- والتغييرات الشائعة فى الوقف سبعة أنواع، نظمها بعضهم فقال:

*نَقْل وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ وَيَتْبَعُهَا التـ * ـضعيف وَالرَّوْمُ وَالإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ*

فيُبدّل تنوين الاسم بعد فتحه ألفا، كرأيتُ زيدًا، وفَتى، ونحو ويْهَا وَإِيْهَا بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا، وَيُرَدُّ ما حُذِفَ لأجلها فى الوقف كما تقدّم، وشبَّهُوا "إذنْ" بالمنوَّن، فأبدلوا نونها ألفا فى الوقف

مطلقًا، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقًا، لشبهها بأنْ ولنْ، وبعضهم يقف عليها بالألف إن أُلْغِيت، وبالنون إن أعْمِلت.

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ومطلقا عند ربيعة. وأما الأزد فتقلبه واوًا بعد الضم، وياء بعد الكسر، فيقولون: جاء زيدُو، ومررت بزيدِى. وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلته، أى مَدَّته، بعد غير الفتح، نحو به وله، إلا فى الضرورة كقول رُؤبة:
*وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرْجَاؤُهُ * كأنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ*
بخلاف نحو: بِهَا ومنْها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله:
"وبالكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ".
أراد: بِها، فحذف الألف، وسكَّن الهاءَ، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.
وَإذا وُقف على المنقوص ثبتت ياؤه إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سَميت بمضارع نحو: وَفَى: تقول: هذا يَفِى، أو كان محذوف العين، كما إذا سميت باسم الفاعل مِن: رأى، فإنك تقول هذا مُرِى؛ إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافًا، وكان إذا كان منصوبًا منوَّنا نحو: {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً}، أو غير منوّن مقرونًا بأل، نحو {كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِىَ} فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف، ولكن يترجح فى المنوّن الحذف، نحو هذا قاض، ومررت بقاض، وقرأ ابن كثير: {وَمَا لَهُمْ مِنْ دونِهِ مِن وَالِى} وفى غير المنوّن

يترجَّح الإثبات، كهذا القاضِى، ومررت بالمنادِى، وقرأ الجمهور: {الكَبِيرُ المتَعَالُ}.

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون، نحو فاطمة، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط، أو مع الرَّوم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفىّ، ومنعه الفَرَّاءُ فيها، أو الإشمام، وهو ضَمُّ الشَفَتين، والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت، ويختص بالمضموم، ولا يُدركه إلا البصير؛ أو التضعيف، نحو هذا خالدّ، وهو يضربّ، بتشديد الحرف الأخير، وهى لغة سَعْدية.

وشرط الوقف بالتضعيف ألاّ يكون الموقوف عليه همزة كرِشاء، ولا ياء كالراعى, ولا واواً كيغزو، ولا ألفًا كيخشى، ولا واقعًا إثر سكون كزيد وبكر، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: {وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ}، بكسر الباء، وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكنا غير متعذر، ولا مستثقل تحريكه، وألاّ تكون الحركة فتحة، وألا يؤدِّىَ النقل إلى عدم النظير. فخرج نحو جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو إنسان ويشدّ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقولُ ويبيعُ، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو هذا عِلْم؛ لأنه لا يوجد فِعُل بكسر فضم فى العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل فى نحو {يُخْرِجُ الخَبَء} وإن كانت الحركة فتحة، وفى نحو: هذه رِدُءْ، وإن أدى إلى عدم النظير؛ لأنهم يغتفرون فى الهمزة مالا يغتفرون فى غيرها.

ويوقف على ياء التأنيث بدون تغيير إن كانت فى حرف: كَثُمَّتْ وَرُبَّتْ، أو فى فعل: كقامت، أو اسم وقبلها ساكان صحيح: كأخْتْ وبِنْتْ. وجاز إبقاؤها على حالها وقلبها هاء، إن كان قبلها حركة كَثَمَرَةْ وَشَجَرَةْ، أو ساكن معتلّ، كصلاةْ ومسلماتْ، ويترجح إبقاؤها فى الجمع وما سمى به منه، تحقيقًا أو تقديرًا، وفى اسمه كمسلمات وَأذْرِعاتْ وهيْهَآتْ، فإنها فى التقدير جمع هَيْهَيَةٍ كقَلْقَلَة، سمَّى بها الفعل، ونحو أولاتْ. ومن الوقف بالإبدال قولهم: كيف الإخوةُ والأخواهْ، وقولهم: "دَفْنُ البناهْ، من المكْرُماهْ" وقُرِئَ {هَيْهَاهْ} هَيْهَاهْ. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء فى قوله تعالى: {إِنَّ شَجَرَتْ} وقولِه:

*كانَت نُفوس القومِ عنْدَ الغَلْصَمَتْ * وكادتِ الْحُرَّةُ أنْ تُدْعى أمَت*

وَيُوقف بهاء السكت جوازًا على الفعل المعلّ لاماً بحذف آخره، نحو لم يَغْزُهْ ولم تَرْمِهْ، ولم يَخْشَهْ. وتجب الهاء إن بقى على حرف واحد، نحو قِهْ، وعِهْ، وقال بعضهم: وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد، نحو لم يَقِهْ، ولم يعِهْ. ورُدَّ بلَمْ أكْ، ومَنْ تَقْ، بدون هاء عند إرادة الوقف. ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو لِمَهْ، وَعَمَّهْ. ويجب إن جرَّتْ باسم، نحو: مجِيءَ مَه. وعلى كلٍّ فيجب حذف ألفها فى الجر مطلقًا. وأما قولُ حسان رضى الله عنه:

*عَلَى ما قامَ يَشْتُمُنِى لَئِيمٌ * كخِنْزِيرٍ تمَرّغَ فى تُرَابِ*

بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبيّ: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مَجِئ: بِمَا جِئْتَ؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كلّ كلمة مبنية على حركة بناء لازمًا، وليست فعلاً ماضياً، نحو هُوَ وهِيَ وياء المتكلم عند من فتحهن فى الوصل، وكيفَ، وثَمّ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحَق اسم "لا" ولا المنادىِ المضموم، ولا ما قُطِع لفظه عن الإضافة، كقبلُ وبعدُ؛ ولا العددَ المركَّبَ كخمسةَ عشر، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لعُروضها عند المقتضى، وزوالها عند عدمه، فيقال فى الوقف على هُوَ: هُوَهْ، قال حسان:

*إذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الْغُلامُ * فَما إنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ*

وفى هِيَ: هِيَهْ؛ ومنه قوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ} وفى كيفَ وثُمَّ: كيفَه، وثمَّهْ. وفى غلاميَ وكتابيَ: غلاميَهْ، وكتابيَهْ. قال تعالى: {فَأَمَّا مَنْ أوتىَ كِتَابهُ بِيَمِينِه فَيَقُولُ هاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ} . والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد النبيَّ الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف رحمه الله:

وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين، لعشر خلت من شوّال عامَ أحَدَ عشَرَ بعد ثلثمائة وألفٍ هجرية (1311 هـ)، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.